



البنك التونسي للتضامن
BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ



التقرير السنوي

2023

الفهرس

3	تقديم البنك
4	حوكمة البنك
8	توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع
9	الأرقام والمؤشرات الأساسية (2021-2023)
10	تطور الأموال الذاتية
11	الطرف العام
13	الجزء الأول: التمويل
14	الحصيلة الاجمالية
15	I- تمويل المشاريع الصغرى
26	II- منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
33	III- نشاط الاستغلال البنكى
38	الجزء الثاني: الإستخلاصات
39	I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى
44	II- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة
46	الجزء الثالث: الأنشطة المساندة
47	I- التنظيم والنظام المعلوماتي
48	II- الإعلام والإشهار
49	III- التهيئة و التجهيز
50	IV- الإنتدابات والتكوين
51	V- الموازنة الإجتماعية
54	VI- المسؤولية المجتمعية للبنك
56	الجزء الرابع: القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023
57	I. الموازنة
58	II. التعهدات خارج الموازنة
59	III. قائمة النتائج
60	IV. قائمة التدفقات النقدية
61	V. تحليل القوائم المالية
71	الجزء الخامس: تقريراً مراقبى الحسابات
72	I. التقرير العام
79	II. التقرير الخاص
84	الجزء السادس: قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2023

تقديم البنك

22 ديسمبر 1997

60 000 000 دينار

56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البليدير

69,27%

بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11

جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية

28 فرع تجاري

304

- تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى
- نشاط الاستغلال البنكي
- الصيرفة الإسلامية
- تمويل جمعيات القروض الصغيرة

71 844 040

71 891 542

www.bts.com.tn

bts@bts.com.tn

0614662X

614662 X A M 000

تاريخ التأسيس:

رأس المال:

المقر الاجتماعي:

المساهمة العمومية في رأس المال:

الغرض الاجتماعي:

عدد الفروع:

عدد الموظفين:

نشاط التمويل:

الهاتف:

الفاكس:

موقع الواب:

البريد الإلكتروني:

السجل الوطني للمؤسسات:

المعرف الجبائي:

حوكمة البنك

مجلس الإدارة

الصفة/الاسم واللقب	الهيكل الممثل	المدة النيابية	
رئيسة مجلس الإدارة السيدة نجلاء بن عبد الله	المساهمين العموميين	2024-2022	مستشار الخدمات المالية، مدير درجة استثنائية مكلف بالإدماج المالي في الإدارة العامة للتمويل (DGF)
أعضاء مجلس الإدارة السيد عليّة بالشيخ	المساهمين العموميين	2024-2022	المدير العام للمعهد التونسي للقدرّة التنافسية والدراسات الكمية (ITCEQ)
السيد كمال الورفلي	المساهمين العموميين	2026-2024	مدير عام مساعد بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد (APII)
السيدة سلوى لنقر	المساهمين العموميين	2026-2024	مدير مساعد بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNSS)
السيدة رجاء الحمادي ⁽¹⁾	المساهمين العموميين	2025-2023	مراقب عام بالرقابة العامة للمالية (CGF) (مدير عام)
السيد عدنان المهدي زبيس ⁽²⁾	المساهمين العموميين	2024-2022	إطار سامي سابق بالبنك الوطني الفلاحي (المهام الرئيسية: مدير السوق والقروض الفلاحية، مسؤول عن إدارة الدراسات والتمويل، مسؤول عن إدارة المراقبة والإستخلاص)
السيد مروان ودرني ⁽³⁾	المساهمين العموميين	2024-2022	إطار سامي سابق بالبنك (BFPME) (المهام الرئيسية: مدير عام مساعد، مدير الدراسات والتقييم)، مهندس التقييم في البنوك STB وBDET.
السيد المولدي الزيان	رئيس لجنة التدقيق (مستقل)	2025-2023	إطار سامي سابق ببنك UBCI (المهام الرئيسية: مدير الامتثال، مدير المراقبة الدائمة، مدير الشؤون المالية والرقابة...)
السيد الكامل الإينوبلي	ممثل صغار المساهمين	2025-2023	إطار سامي سابق بالبنك الوطني الفلاحي (المهام الرئيسية: مراقبة الشركات التابعة، رئيس الفرع، الإستخلاصات والنزاعات، التفقد بالفروع) ومدرّب بأكاديمية البنوك (ABF).
مراقب الدولة السيد أنس الهاني			
مراقبو الحسابات السيد ناجي الحاجي	مكتب (CNW)	2024-2022	
السيدة نادرة الجلاصي سمار	مكتب (SNJ)	2024-2022	

(3) تعويضاً للسيدة إيمان الكوي

(2) تعويضاً للسيد عبد القادر الجمالي

(1) تعويضاً للسيد شكري المهدي

الإدارة العامة

المدير العام المساعد السيد لطفي الوهيبي	المدير العام السيد خليفة السبوعي
--	-------------------------------------

اللجان والهياكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، ومنشور البنك المركزي عدد 05-2021 الصادر بتاريخ 19 أوت 2021 حول إطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق

- تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:
 - التأكد من جودة وملاءمة نظام إنتاج المعلومات المالية وتناسق أنظمة قياس ومراقبة المخاطر،
 - مراقبة تطبيق المبادئ والممارسات المحاسبية للبنك،
 - متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
 - مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
 - إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
 - متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيله،
 - اقتراح تسمية أو عزل مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.
- عقدت لجنة التدقيق في إطار القيام بمهامها 7 إجتماعات خلال سنة 2023.

لجنة المخاطر

- تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والالتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:
- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملية،
 - المصادقة على نظام قياس ومراقبة المخاطر،
 - مراقبة احترام الإدارة العامة لسياسة قبول المخاطر التي تم وضعها،
 - تحليل ومراقبة تعرض البنك للمخاطر، ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والتشغيلية،
 - دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة،

- المصادقة على مخطط تواصل النشاط،
 - تعيين المسؤول عن هيكل إدارة المخاطر
- عقدت لجنة المخاطر في إطار القيام بمهامها 7 إجتماعات خلال سنة 2023.

لجنة التعيينات والتأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في:

- وضع سياسة التعيين والتأجير،
- وضع سياسة تعويض المسيرين والإطارات العليا والإنتدابات،
- تصوّر ومتابعة سياسة تعيين أعضاء مجلس الادارة واللجان والادارة العامة وهيكل الرقابة،
- وضع منهجية تقييم عمل مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

عقدت لجنة التعيينات والتأجير في إطار القيام بمهامها 13 إجتماعا خلال سنة 2023.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة له،
 - اقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.
- عقدت لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في إطار القيام بمهامها إجتماعين إثنين خلال سنة 2023.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

تتولى هذه اللجنة خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،
 - المصادقة على إسناد الصفقات،
 - التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات،
 - النظر في مقبولة الشروط الإدارية والمالية والتقنية.
- عقدت اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات في إطار القيام بمهامها 5 إجتماعات خلال سنة 2023.

لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025)

تتولى هذه اللجنة مساعدة مجلس الإدارة في متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025). وتتولى اللجنة المذكورة موافاة مجلس الإدارة بتقارير متابعة دورية وتقرير تقييم نصف مرحلي وتقرير التقييم نهائي حول تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025). عقدت لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية وعقد البرنامج (2021-2025) في إطار القيام بمهامها إجتماعا واحدا خلال سنة 2023.

الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية؛
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2023

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	4 156 963	41 569 630	69,28
الدولة التونسية	3 550 933	35 509 330	59,18
المؤسسات العمومية	606 030	6 060 300	10,10
مساهمة القطاع الخاص	1 843 037	18 430 370	30,72
المجموع	6 000 000	60 000 000	100,00



الأرقام والمؤشرات الأساسية (2022-2023)

2023	2022	(المبلغ بالآلاف دينار)
		النشاط
1 894 306	1 742 468	مجموع الموازنة
47 606	30 720	ودائع الحرفاء
1 503 524	1 416 843	جاري القروض للحرفاء
1 193 646	1 116 772	جاري القروض للحرفاء باستثناء جمعيات القروض الصغيرة
		النتائج
55 716	52 557	هامش الفائدة
8 901	7 494	حجم العمولات
67 401	59 875	النتائج البنكي الصافي
44 939	40 245	النفقات العامة (أجور + نفقات تسيير)
9 837	9 104	النتيجة الصافية
119 165	109 210	الأموال الذاتية
		المؤشرات
46,44%	42,85%	مؤشر الملاءة (النسبة القانونية الدنيا: 10%)
45,74%	42,10%	مؤشر Tier one (النسبة القانونية الدنيا: 7%)
581,00%	230,00%	مؤشر السيولة (النسبة القانونية الدنيا: 100%)
91,29%	92,92%	مؤشر التحويل (قروض/ودائع) (النسبة القانونية القصوى: 120%)
66,67%	67,21%	ضارب الاستغلال (النفقات العامة للاستغلال/النتائج البنكي الصافي)
8,25%	8,34%	مردودية الأموال الذاتية (النتيجة/الأموال الذاتية)
0,52%	0,52%	المردودية الاقتصادية (النتيجة/مجموع الموازنة)
222	195	النتائج البنكي الصافي/عدد الأعوان (أ.د.)
2 407	2 148	النتائج البنكي الصافي/عدد الفروع (أ.د.)
4 946	4 585	جاري القروض/عدد الأعوان (أ.د.)
6,29%	6,27%	نسبة الإستقلالية المالية (أموال ذاتية/مجموع الموازنة)
27,85%	26,90%	نسبة تغطية الأجور بالعمولات

تطور الأموال الذاتية للبنك لسنة 2023

البند (أ د)	الرصيد قبل التخصيص	التخصيص الذي أقرته الجلسة العامة العادية بتاريخ 29 أبريل 2024	الرصيد بعد تخصيص نتيجة سنة 2023
رأس المال	60 000	–	60 000
الإحتياطيات	13 457	400	13 857
الإحتياطيات القانونية	6 000	–	6 000
الصندوق الاجتماعي	7 457	400	7 857
النتائج المؤجلة	35 871	9 437	45 308
الأرباح المؤجلة	35 871	9 437	45 308
الإستهلاكات المؤجلة	–	–	–
نتيجة سنة 2023	9 837	–9 837	–
المجموع	119 165	–	119 165

الظرف العام

تميزت سنة 2023 بتزامن جملة من العوامل الاقتصادية غير الملائمة على الصعيدين الخارجي والداخلي. فعلى الصعيد الخارجي « لا يزال التعافي العالمي بطيئاً مع تزايد التباعد بين المسارات الإقليمية وضآلة هامش الخطأ في السياسات » ، حسب تقرير صندوق النقد الدولي حول افاق الاقتصاد العالمي الذي أبرز تباطئ النمو العالمي من 3,5% في سنة 2022 إلى 3.1% سنة 2023 بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية في ضوء تواصل الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع منسوب الصراع في منطقة الشرق الأوسط، الى جانب استقرار نسب التضخم في مستويات مرتفعة نسبياً رغم تسجيل بداية تراجع في المنحى العام للأسعار بفضل تشديد السياسات النقدية مدعومة بتراجع الأسعار العالمية للمواد الأولية مقارنة بالسنة الماضية.

أما على الصعيد الداخلي، فقد ألفت صعوبات الظرف العالمي بظلالها على الاقتصاد الوطني التي ازدادت حدتها بالظروف المناخية غير الملائمة وتدني القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي والمناجم فضلاً عن تواصل ضعف ديناميكية الاستثمار الخاص، لتراجع بذلك نسبة النمو الاقتصادي لكامل سنة 2023 الى نسبة 0.4% بالأسعار القارة مقابل 1.8% مقدرة أولياً و2.4% خلال سنة 2022.

وقد كان لهذه الصدمات المتتالية أثر مباشر على التوازنات الكبرى للاقتصاد حيث ظلت نسبة البطالة عند أعلى مستوياتها إذ إرتفعت إلى حدود 16,4% في موفى سنة 2023، فيما استقر المعدل السنوي للتضخم في مستوى 9,3% خلال كامل السنة مقابل 8,3% مسجلة في سنة 2022، هذا الى جانب تواصل الضغوطات على المالية العمومية والمدفوعات الخارجية في علاقة بضرورة المحافظة على تعهدات الدولة بعنوان التدخلات الاجتماعية وخلاص المزودين والدائنين الأجانب.

لقد أدت استمرارية هشاشة الوضع الاقتصادي والمالي العام الى تزايد التحديات المطروحة على السياسات العمومية وبخاصة القطاع المالي الذي اتسم أدائه بالملائمة بين ضرورة مواصلة دوره في تمويل الاقتصاد من جهة والحرص على تحسين أدائه وضمان صلابته أسسه والالتزام بالمعايير الترتيبية الجديدة على المستويات المحاسبية والجبائية والمالية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، لعب القطاع البنكي دوراً هاماً في المحافظة على استمرارية نشاط المؤسسات وديمومة العديد من المشاريع المنتجة وخلق فرص جديدة للتشغيل حفاظاً على الاستقرار الاجتماعي المنشود وذلك من خلال تقديم التمويلات لمختلف الأعوان الاقتصاديين بالرغم من تزايد شح السيولة وارتفاع المخاطر على الاستقرار المالي

خصوصا وهو ما دفع البنك المركزي التونسي إلى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والاحترازية المطلوبة من ذلك تقييد توزيع الأرباح على مستوى المؤسسات البنكية وكذلك تشديد شروط الاقتراض في علاقة بارتفاع نسب الفائدة المديرية للبنك المركزي لكبح جماح الأسعار وتجنب المزيد من انزلاق قيمة الدينار، وهي تدابير وان ساهمت في تجنب تدهور الوضع المالي فإنها أثرت بصفة مباشرة وغير مباشرة على موازنات المؤسسات والمركز المالي للمشاريع الاستثمارية.

ولتحقيق التكامل بين السياسات الاقتصادية وبلوغ الأهداف المنشودة للنمو والاستقرار المالي، اقرت الحكومة العديد من الإجراءات التحفيزية والداعمة للنسيج المؤسساتي سواء في إطار قانون المالية لسنة 2023 أو في إطار برامج خصوصية للدعم المالي.

في هذا المضمار توجهت أهم التدخلات العمومية نحو تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم المشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن في إطار مقاربة تنموية تقوم على إيلاء الأولوية للجانب الاجتماعي وحماية وادماج الفئات الهشة ومحدودو الدخل.

وقد تمحورت أهم أحكام قانون المالية لسنة 2023 في باب مساندة تدخلات البنك التونسي للتضامن حول رصد اعتمادات إضافية تمثلت في:

- تخصيص 10 م د لمساعدة أصحاب المشاريع من الفئات الهشة والعائلات محدودة الدخل،
- دعم أصحاب المشاريع الصغرى بقروض المال المتداول لتمكينهم من استعادة نشاطهم،
- رصد خط تمويل لدعم الشركات الأهلية بإ اعتمادات قدرها 20 م د.

ومن شأن هذه المبادرات حتما أن تعزز رصيد البنك في مجال الادماج المتالي وتدعيم دوره الاقتصادي والاجتماعي باعتباره ذراعا من الأذرع المالية للدولة في النهوض بريادة الأعمال والتقليص من الفقر والتفاوت بين الفئات والجهات.

كما ستمكن هذه المقاربة من توفير الموارد والإمكانات المؤسساتية والمالية الملائمة لاستكمال تنفيذ مختلف المشاريع والمبادرات الاصلاحية المرسمة باستراتيجية وعقد برنامج البنك التونسي للتضامن للفترة 2021-2025 وبلوغ مؤشرات الأداء ذات العلاقة، في إطار رؤية شاملة وطموحة ترمي الى إرساء بنك مجدد ومساند للمؤسسات والمشاريع الصغيرة وداعم للإدماج المالي.

الجزء الأول

التمويل

الحصيلة الإجمالية

سجل نشاط البنك خلال سنة 2023 تطوراً ملحوظاً في نسق نشاط تمويل المشاريع الصغيرة والقروض الصغيرة بنسبة ناهزت **10.6%** من حجم الإستثمارات و **8,4%** من حجم القروض و **1.6%** من عدد القروض المسندة مقارنة بسنة 2022، كما يبيّن الجدول التالي:

نسبة التطور (%)	2023	2022		
5.7	16 367	15 488	العدد	المشاريع الصغيرة
10.1	195.4	177.4	حجم القروض (م د)	
12.7	277.6	246.3	حجم الإستثمارات (م د)	
0.2	41 411	41 402	العدد	القروض الصغيرة الممولة عن طريق الجمعيات
5.0	100.212	95.187	حجم القروض (م د)	
1.6	57 778	56 890	العدد	المجموع
8.4	295.6	272.6	حجم القروض (م د)	
10.6	377.8	341.5	حجم الإستثمارات (م د)	

I - تمويل المشاريع الصغرى :

✓ عدد المصادقات 16 367 قرض

✓ مبلغ القروض 195.4 م د

✓ كلفة المشاريع 277.6 م د

سجلت سنة 2023 ارتفاعا قياسيا في عدد القروض المسندة من قبل البنك بتجاوزها سقف 16 ألف قرض، وهو مستوى استثنائي في عدد القروض.

ويعود هذا الارتفاع إلى الجهود التي بذلها البنك في معاضدة الباعثين الصغار في تمويل مشاريعهم وكذلك تنفيذ برامج تمويل جديدة.

وقد تساهم هذه القروض المسندة خلال سنة 2023 في إحداث ما يزيد عن 24 300 موطن شغل.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الموافقة على مطالب التمويل الواردة على فروع البنك خلال سنة 2023 بلغت 70% من العدد الجملي للمطالب (المصادقة على تمويل 16367 مطلب قرض من جملة 23247 مطلب مسجل لدى البنك).

1- حصيلة قروض الاستثمار

شهد نسق إسناد قروض الاستثمار خلال سنة 2023 تطورا ملحوظا مقارنة بسنة 2022 بنسبة ناهزت 25% من عدد القروض و15% من كلفة الاستثمارات، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من 6196

قرض بكلفة استثمار تناهز 197 م د خلال سنة 2022 إلى 7755 قرض بكلفة استثمار تناهز 227 م د، ويعود هذا التطور بالأساس إلى تنفيذ عديد برامج الاستثمار خلال سنة 2023.

وقد تم تمويل قروض الاستثمار أساسا ضمن الآليات التالية:

1-1- قروض استثمار في إطار تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالمهن الصغرى والصناعات التقليدية "fonapram"

شهد نسق تمويل مشاريع الاستثمار في إطار تدخلات الصندوق المذكور خلال سنة 2023 تراجعا طفيفا من حيث عدد القروض وكلفة المشاريع من 2688 قرض بكلفة استثمار تناهز 105.7 م د خلال سنة 2022 إلى 2148 قرض بكلفة استثمار تناهز 93.6 م د خلال سنة 2023، ويعود هذا التراجع بالأساس إلى تزايد طلبات التمويل على برامج وخطوط تمويل أخرى.

1-2- قروض استثمار لتمويل منظومات إقتصادية

يتم إسناد قروض استثمار لتمويل منظومات إقتصادية تشمل المجالات التالية:

- منظومات في القطاع الفلاحي
- منظومات في قطاع الصناعات التقليدية
- منظومة العناية بالبيئة
- منظومة الإعلامية وتكنولوجيات الإتصال

وقد تولى البنك إسناد 614 قرض لتمويل منظومات فلاحية بكلفة جمالية للمشاريع تناهز 27.2 م د خلال سنة 2023، وتعلق هذه المشاريع أساسا بتمويل الميكنة الفلاحية والنقل المبرد ومشاريع فلاحية مندمجة.

1-3- قروض استثمار للتمكين الإقتصادي لفائدة المرأة

شهد نسق قروض الإستثمار لفائدة المرأة خلال سنة 2023 تطوّرا ملحوظا مقارنة بسنة 2022، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من 121 قرض بكلفة إستثمار تناهز 2.3 م د خلال سنة 2022 إلى 312 قرض بكلفة إستثمار تناهز 8.8 م د خلال سنة 2023 وذلك عن طريق برنامج "رائدات" الذي يوفر 20% من كلفة المشاريع الممولة.

وتسند إعتمادات برنامج "رائدات" على مدّة سداد قصوى بـ 5 سنوات ومدّة إمهال بثلاث سنوات وبدون نسبة فائدة.

1-4- قروض استثمار بصيغة المراجعة

سجل عدد قروض الإستثمار بصيغة المراجعة خلال سنة 2023 إستقرارا مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2022 حيث تم تمويل 91 مشروع بكلفة إستثمار تناهز 6.9 م د موفى سنة 2023 مقابل 98 مشروع بكلفة إستثمار تناهز 6.6 م د موفى سنة 2022.

1-5- قروض استثمار في إطار برنامج "Machrou3ek"

يتم تمويل مشاريع صغرى في إطار هذا البرنامج عن طريق قروض بنكية مع منح مالية بقيمة 30 أ.د للمشروع الواحد في إطار التعاون التونسي الألماني.

وقد تولى البنك تمويل 40 مشروع بكلفة إستثمار تناهز 2.1 م د.

2- قروض الإستغلال

2-1- تمويل المواسم الفلاحية

شهد نسق تمويل المواسم الفلاحية تطورا ملحوظا بين سنتي 2022 و 2023، حيث إرتفعت جملة القروض

المسندة من 483 قرض موسمي بحجم قروض يناهز 6.9 م د خلال سنة 2022 إلى 2680 قرض

موسمي بحجم جملي للقروض يناهز 21.1 م د خلال سنة 2023، وذلك حسب ما يبيّنه الجدول التالي:

تطور القروض الموسمية (2023/2022)

2023		2022		النشاط الموسمي
عدد	حجم القروض (م)	عدد	حجم القروض (م د)	
القروض	(د)	القروض	(م د)	
1984	14.017	313	4.308	زراعة الحبوب
589	6.061	67	1.535	جني وخزن التمور
64	0.581	84	0.77	زراعة الخضراوات
43	0.425	19	0.24	أنشطة مختلفة
2680	21.084	483	6.853	المجموع

❖ تمويل موسم زراعة الحبوب

شهد نسق تمويل موسم زراعة الحبوب سنة 2023 تطوراً ملحوظاً مقارنة بسنة 2022، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **313 قرض موسمي** بكلفة جمالية للقروض تناهز **4.3 م د** سنة 2022 إلى **1984 قرض موسمي** بكلفة جمالية للقروض تناهز **14 م د** خلال سنة 2023.

❖ تمويل موسم جني التمور

شهد نسق تمويل موسم جني التمور خلال سنة 2023 تطوراً ملحوظاً مقارنة بسنة 2022، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من **67 قرض** بكلفة جمالية للقروض تناهز **1.5 م د** سنة 2022 إلى **589 قرض** بكلفة جمالية للقروض تناهز **6.1 م د** سنة 2023.

علماً وأنه تم خلال سنة 2023 ضبط إجراءات إستثنائية لتمويل موسمي زراعة الحبوب وجني التمور تشمل ما يلي:

- حذف الوثائق التالية من مطلب القرض: شهادة اثبات الكفاءة المهنية - شهادة ملكية الأرض الفلاحية - الفاتورات التقديرية - الإلتزام بالتفرغ الكلي، وإقتصار مطلب التمويل على الوثائق التالية:
 - ✓ مطلب قرض
 - ✓ نسخة من بطاقة التعريف الوطنية
 - ✓ شهادة إستغلال أرض فلاحية تسلم من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية مرجع النظر
- ضبط آجال الموافقة على مطالب التمويل وصرف القروض كما يلي:
 - ✓ 5 أيام من تقديم مطلب القرض إلى غاية الحصول على الإشعار بالموافقة.
 - ✓ 5 أيام من الإمضاء على عقد القرض إلى غاية صرف الأموال المتداولة.

2-2- قروض المال المتداول في قطاع الصناعات التقليدية "ONA FDR"

شهد نسق قروض المال المتداول في قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2023 تطوراً ملحوظاً مقارنة بسنة 2022، حيث إرتفع عدد القروض من 2511 قرض بحجم جملي للقروض يناهز 9.2 م د سنة 2022 إلى 3746 قرض بحجم جملي للقروض يناهز 14.2 م د سنة 2023.

2-3- تمويل الإحتياجات من الأموال المتداولة

شهد نسق تمويل الإحتياجات من الأموال المتداولة لفائدة حرفاء البنك تطوراً ملحوظاً خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بنسبة ناهزت 20% من عدد القروض و 37% من حجم هذه القروض، حيث إرتفع عدد القروض المسندة من 678 قرض مال متداول بقيمة جمالية تناهز 6.9 م د خلال سنة 2022 إلى 812 قرض بقيمة جمالية تناهز 9.5 م د خلال سنة 2023.

2-4- قروض مسندة في إطار برنامج "Maktabti"

تولى البنك احداث منتج جديد "Maktabti" مخصص لتمويل إحداث أو توسعة المكتبات، وتسند القروض بسقف تمويل يصل إلى حدود 30 أ.د بالنسبة للإحداث و 20 أ.د بالنسبة للتوسعة.

وقد تولى البنك تمويل 103 مشروع بكلفة جمالية للمشاريع تناهز 2 م د.

2-5- قروض لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل

تم إحداث خط تمويل بقيمة 10 م د مخصص لإسناد قروض بشروط ميسرة لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل عن طريق البنك. وتسند هذه القروض بسقف تمويل لا يتعدى 5 آلاف دينار على مدّة سداد قصوى بـ 6 سنوات ومدّة إمهال بسنة واحدة وبدون نسبة فائدة.

وقد تولى البنك إسناد 1918 قرض بكلفة جمالية تناهز 9.5 م د.

3- تمويل بصيغة الإجارة

شهد نسق التمويل بصيغة الإجارة إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 بنسبة 32% من حجم هذه التمويلات، حيث إرتفع من 522 تمويل بكلفة إستثمار تناهز 29.6 م د موفى سنة 2022 إلى 629 تمويل بكلفة إستثمار تناهز 39.1 م د موفى سنة 2023.

وتمثل التمويلات بصيغة الإجارة الموجهة لنقل الأشخاص (تاكسي - لواج - نقل ريفي) نسبة 53% من حجم هذه التمويلات.

4- تمويل مؤسسات الإقتصاد الاجتماعي والتضامني

4-1- الشركات الأهلية

تم إحداث خط تمويل بقيمة 20م د مخصص لتمويل الشركات الأهلية، وتسد القروض بشروط ميسرة وبسقف تمويل لا يتعدى 300 أ.د على مدة سداد بـ 7 سنوات منها سنة إمهال وبنسبة فائدة بـ 5%.

وقد تولى البنك إتخاذ جملة من الإجراءات لتيسير عملية تمويل الشركات الأهلية تمثلت في:

- ✓ إعداد مذكرة تنظيمية مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لضبط إجراءات التمويل.
- ✓ تركيز منصة متابعة إلكترونية بموقع واب البنك مخصصة لقبول مطالب التمويل.
- ✓ معالجة وفرز المطالب الإلكترونية من قبل فريق عمل مركزي على مستوى البنك.
- ✓ متابعة الشركات الأهلية التي تتوفر لديها شروط التمويل لتقديم ملفاتها بفروع البنك.
- ✓ دراسة مطالب التمويل في إطار لجان جهوية مختصة تضم كافة الأطراف الشريكة واقتراح قرارات التمويل بخصوصها.

وقد تم تمويل دفعة أولى من هذه الشركات شملت 15 شركة أهلية بكلفة استثمار تناهز 4.1 م د متواجدة أساسا بالولايات الداخلية وينشط أغلبها في القطاع الفلاحي.

4-2- مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني

تم تخصيص إعتمادات بقيمة 10 م د لتمويل مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني خلال سنة 2023، وتسند القروض بشروط ميسرة وبسقف تمويل لا يتعدى 300 أ.د على مدة سداد بـ 7 سنوات منها سنة إمهال وبنسبة فائدة بـ 5%.

تولى البنك تمويل 39 مؤسسة إقتصاد إجتماعي وتضامني بكلفة استثمار ناهزت 4,1 م د.

5- تحليل المصادقات

5-1- حسب أصناف خطوط التمويل

يعتمد البنك التونسي للتضامن في تدخلاته على صنفين من خطوط التمويل:

✓ الصنف الأول: الموارد الذاتية للبنك

✓ الصنف الثاني: التصرف للحساب "Gestion pour compte"

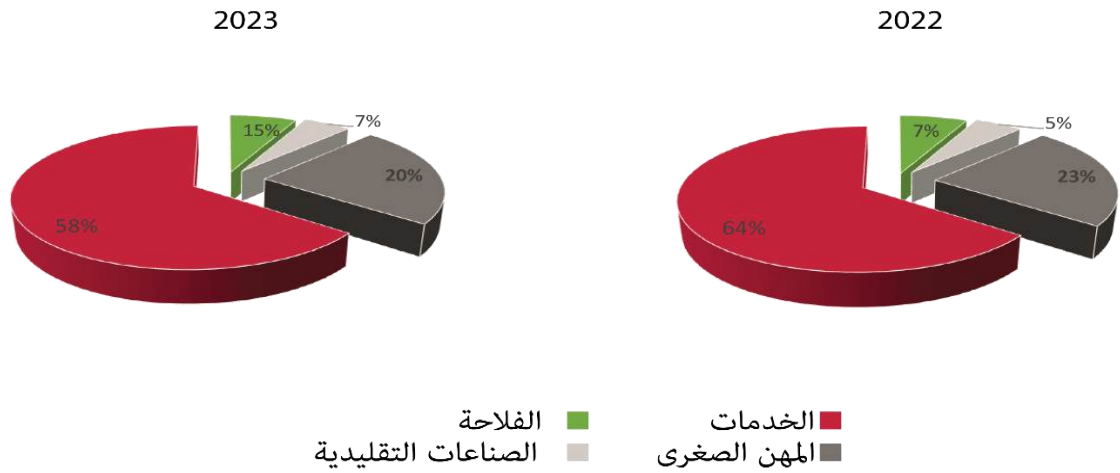
حصة 86.6 % من تمويلات البنك خلال سنة 2023 تتأتى من مواردها الذاتية من حيث حجم القروض لتمويل قرابة 52% من عدد هذه القروض، وذلك بإعتبار أن مبالغ القروض المسندة في إطار التصرف للحساب تعتبر ضعيفة نسبيا وتعلق أساسا ببرامج ذات صبغة إجتماعية ولتوفير الأموال المتداولة كما يبينه الجدول التالي:

المجموع		التصرف للحساب		الموارد الذاتية للبنك		
2023	2022	2023	2022	2023	2022	
16367	15488	7881	8891	8486	6597	عدد القروض
%100	%100	%48.2	%57.4	%51.8	%42.6	النسبة (%)
195.4	177.4	26.1	33.1	169.3	144.3	حجم القرض (م د)
%100	%100	%13.4	%18.7	%86.6	%81.3	النسبة (%)

5-2- حسب القطاعات الاقتصادية

شهدت سنة 2023 إرتفاعا ملحوظا في حصة القطاع الفلاحي من حيث كلفة المشاريع الممولة من 7% خلال سنة 2022 إلى 15% خلال سنة 2023 مقابل إستقرار نسبي في حصة قطاع الخدمات (58) % و المهن الصغرى (20%) .

ويعود الإرتفاع الملحوظ في كلفة المشاريع الممولة في القطاع الفلاحي خلال سنة 2023 إلى تمويل البنك للشركات الأهلية ولمؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني بالإضافة إلى إرتفاع حصة القروض الموسمية الفلاحية.



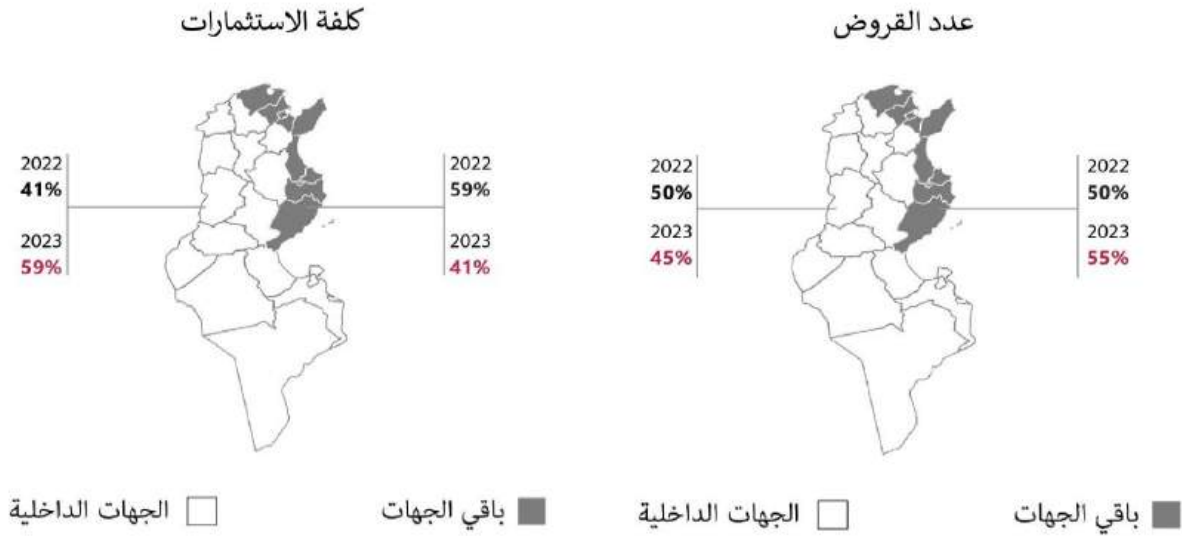
5-3- حسب المستوى التعليمي

سجل البنك خلال سنة 2023 استقرارا في عدد المشاريع الممولة لفائدة حاملي الشهادات العليا بـ 2793 مشروع بكلفة إستثمار جمالية تناهز 92.2 م د أي بنسبة في حدود 33% من كلفة المشاريع.

5-4- حسب الجهات

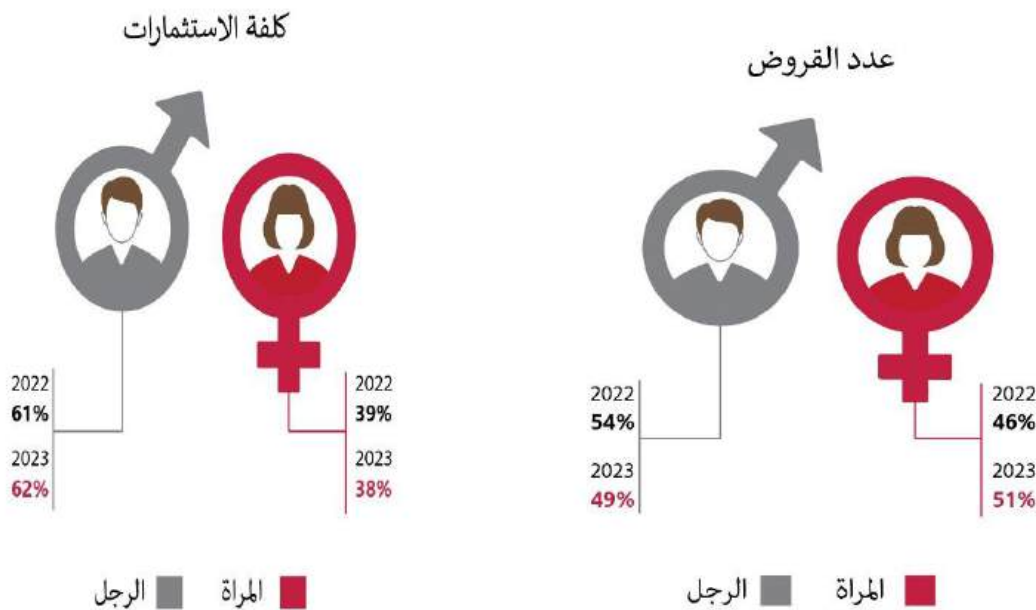
تبرز حصيلة الإنجازات إرتفاعا ملحوظا في حصة الجهات الداخلية لتبلغ نسبة 55% من عدد القروض وإستقرارا في حصة الإستثمارات إلى حدود 41%، مقابل 50% من عدد القروض و 40% من حجم الإستثمارات خلال سنة 2022، ويعود هذا الإرتفاع خصوصا إلى عدد المشاريع التي إستفادت بها الجهات

الداخلية في تمويل المواسم الفلاحية وإعتماد نظام الحصص بين الولايات في إسناد القروض الموجهة لفائدة الفئات محدودة الدخل.



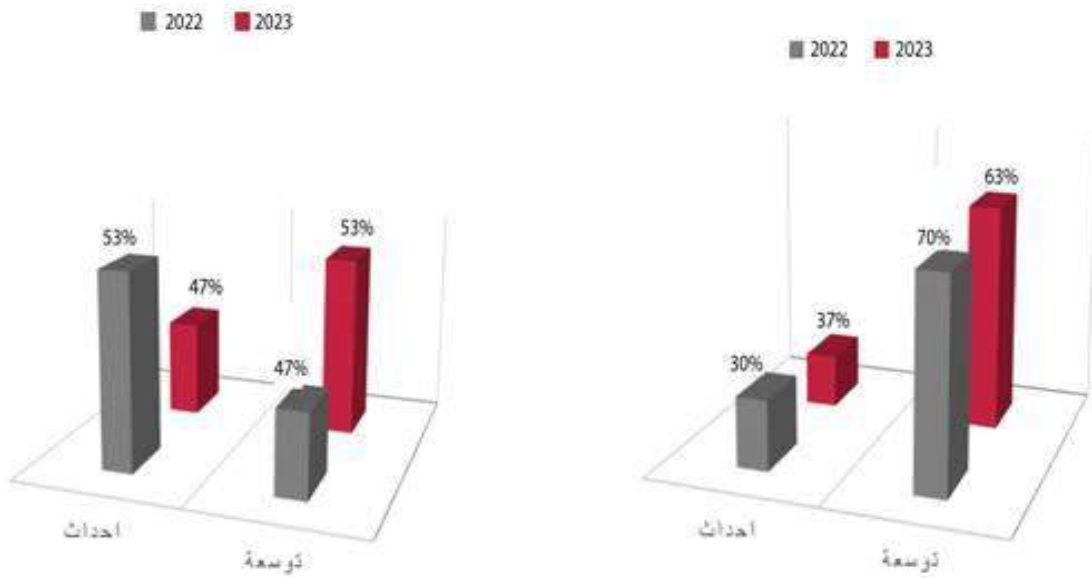
5-5- حسب النوع الاجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تحسنا ملحوظا في حصة المرأة من عدد القروض من 46% خلال سنة 2022 إلى 51% خلال سنة 2023، ويعود هذا التحسن بالأساس إلى إرتفاع حصة القروض المسندة في إطار برنامج ريادة الأعمال النسائية "رائدات".



5-6- حسب نوعية المشروع

سجلت حصة مشاريع الإحداث إرتفاعا ملحوظا من 30% إلى 37% من عدد المصادقات وإستقرارا في كلفة الإستثمارات إلى حدود الـ 53% خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، ويعود هذا التحسن أساسا إلى إستهداف البنك باعثنين جدد من خلال تنويع المنتوجات البنكية المنجزة بالشراكة مع عديد الأطراف.



6- إنجاز المشاريع الصغرى

بلغت جملة الدفعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2023 ما قدره حوالي 197 م د. كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص 6744 عملية تزود لفائدة باعثنين ممولين بمبلغ جملي ناهز 135 م د، موزعة كما يلي:

- 556 عملية تزود لإقتناء وسائل نقل بقيمة 34.8 م د.
 - 6188 عملية تزود لإقتناء تجهيزات مختلفة بقيمة 100.2 م د.
- كما تولى البنك القيام بـ 12219 عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها حوالي 62 م د لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات.

II - منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل

الجمعيات

1- حصيلة الإنجازات

بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة عن طريق 200 جمعية تنموية خلال سنة 2023 ما قدره 41411 قرضا بمبلغ يقدر بـ 100.212 م د مقابل 41402 قرض بمبلغ 95.187 م د خلال سنة 2022 أي بزيادة تقدر بحوالي 0.2 % من عدد القروض و 5.0 % من حجم القروض.

كما ساهمت جمعيات القروض الصغيرة خلال سنة 2023 في تمويل عديد البرامج الخصوصية إلى جانب البرنامج السنوي العادي وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد القروض المسندة	مبلغ القروض المسندة (م.د.)
البرنامج السنوي العادي	31589	69.44
البرامج الخصوصية	9822	30.76
برنامج المنظومات الاقتصادية	6260	16.77
برنامج الخضروات	990	3.56
البرنامج الإضافي للزراعات الكبرى	1050	3.52
برنامج الزراعات الكبرى الفصل 11 من قانون المالية 2017	1089	4.38
برنامج القروض الموسمية للتمور	197	0.97
برنامج القروض التي تفوق مبالغها 5 آلاف دينار	186	1.50
برامج مختلفة (BAC DIGITAL ببني حسان)	50	0.05
المجموع	41 411	100.212

2- أهم برامج التمويل خلال سنة 2023

تم خلال سنة 2023 مواصلة تنفيذ برنامج تمويل مشاريع متناهية صغيرة في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية.

1-2 المنظومات الإقتصادية

تم خلال سنة 2023 إسناد 6260 قرضا بمبلغ جملي يقدر بـ 16.772 م.د عن طريق 173 جمعية موزعة فيما يلي بين قطاع الفلاحة والصناعات التقليدية.

المنظومات	العدد	مبلغ القروض (م.د)	النسبة % (من المبلغ)
المنظومات الفلاحية	4 943	13.079	77.9
منظومات الصناعات التقليدية	1 317	3.693	22.1
المجموع	6260	16.772	100



• المنظومات الفلاحية

حظي القطاع الفلاحي بالجزء الهام من تدخلات جمعيات القروض الصغيرة في إنجاز برنامج المنظومات

الإقتصادية حيث تمّ إسناد 4943 قرضا بمبلغ جملي بـ 13.079 م.د .

وتتوزع المنظومات الفلاحية كالتالي:

مبلغ القروض		عدد القروض		
النسبة (%)	المبلغ (م.د)	النسبة (%)	العدد	
72.5	9.480	73.4	3631	تربية الحيوانات الصغرى
2.6	0.343	2.3	116	البيوت المكيفة
5.9	0.772	6.5	322	تثمين المنتوجات الغابية
3.7	0.481	3.4	168	الأشجار المثمرة
9.0	1.182	8.8	437	العناية بالزرايتين
5.5	0.720	4.8	236	خدمات في القطاع الفلاحي
0.8	0.101	0.8	33	الصيد البحري
100	13.079	100	4943	المجموع

• المنظومات في مجال الصناعات التقليدية

شهد قطاع الصناعات التقليدية إسناد 1317 قرضا بقيمة جمالية تقدر بـ 3.963 م د تتوزع على النحو التالي:

حجم القروض		عدد القروض		
النسبة (%)	الحجم (م د)	النسبة (%)	العدد	
55.5	2.049	58.2	767	الزراي والمفروشات
44.5	1.644	41.8	550	خدمات في قطاع الصناعات التقليدية
100	3.693	100	1317	المجموع

2-2 القروض الموسمية الفلاحية

تعتبر سنة 2023 سنة إستثنائية في إسناد للقروض الفلاحية الموسمية من حيث تبسيط الإجراءات والمبالغ

المسندة وحسن الإعداد حيث تولى البنك:

■ إعداد منشور مشترك لتمويل موسم الزراعات الكبرى 2024/2023.

■ برجة ملتقيات مع جمعيات القروض الصغيرة بالولايات المعنية بتنفيذ برنامج الزراعات الكبرى بالبنك التونسي للتضامن بالتنسيق مع الجمعية المهنية وبحضور ممثلين عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري قصد عرض وتقديم كافة الإجراءات ورفع الإشكاليات المتعلقة بموسم الزراعات الكبرى.

■ تنظيم يوم لتمويل صغار مزارعي الحبوب بولاية باجة وجندوبة بالشراكة بين البنك ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بولاية باجة تم من خلاله توزيع إشعارات بالموافقة على الفلاحين الممولين من قبل البنك وجمعيات القروض الصغيرة.

■ تنظيم يوم للقروض الموسمية لصغار الفلاحين في قطاع التمور بولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس بالشراكة بين البنك ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بولاية قبلي في إطار الإستعداد لموسم التمور لصغار الفلاحين من حيث العمل على توفير كافة الظروف الملائمة لنجاح الموسم وتبسيط الإجراءات للحصول على القروض من قبل البنك والجمعيات وصرفها في آجالها.

تم إسناد 3326 قرضا بمبلغ جملي في حدود 12.444 م د، وتتنوع هذه القروض حسب الأنشطة الفلاحية كما يلي:

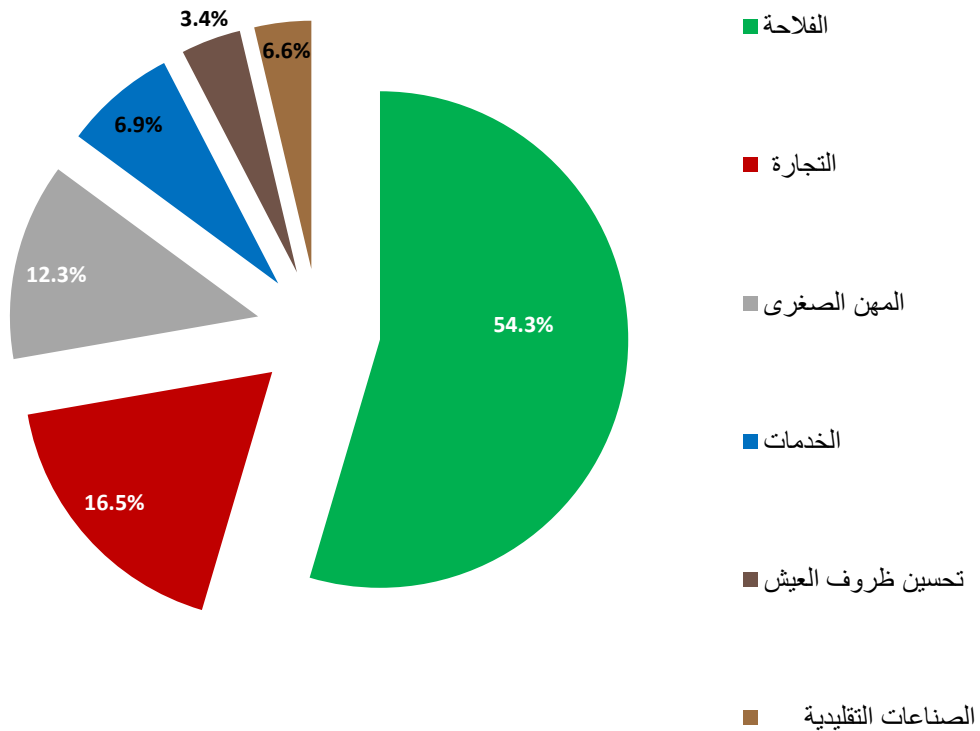
عدد القروض		حجم القروض		
العدد	النسبة (%)	الحجم (م.د.)	النسبة (%)	
2139	64.3	7.909	63.5	الزراعات الكبرى
990	29.7	3.565	28.6	زراعة الخضراوات
197	6.0	0.970	7.9	التمور
3326	100	12,444	100	المجموع

3 - توزيع القروض الصغيرة

1-3 حسب القطاعات

تقدر حصّة القطاع الفلاحي بـ **54.3%** من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2023 يليه قطاع التجارة بـ **16.5%** وقطاع المهن الصغرى بـ **12.3%** في حين شهدت حصة قروض تحسين ظروف العيش إنخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2022 لتستقر في حدود **3.4%**.

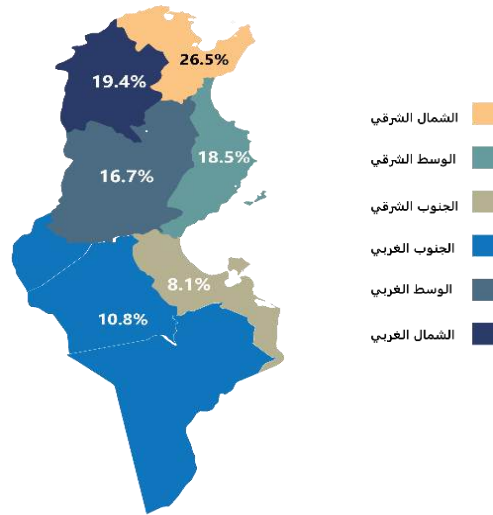
الحصّة من مبلغ القروض



2-3 حسب الجهات

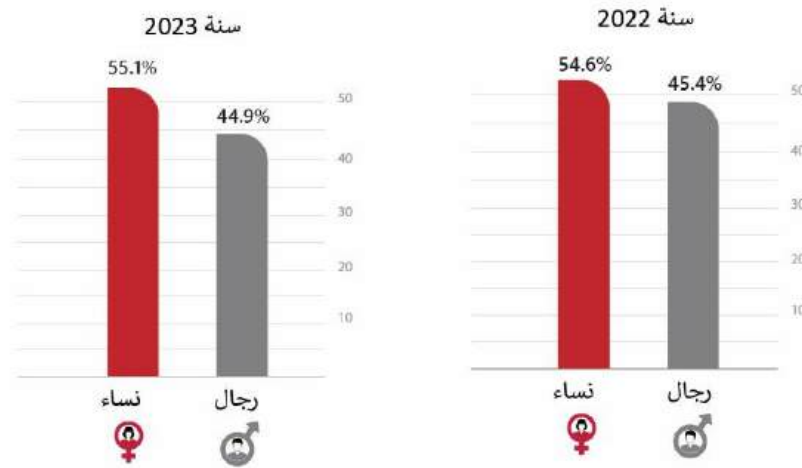
تقدّر حصّة الجهات الداخلية بـ **56%** من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2023 مقابل **50%** خلال سنة 2022.

الحصة من مبلغ القروض



3-2 حسب النوع الاجتماعي

تمّ تسجيل تحسّنا في حصّة المرأة خلال سنة 2023 حيث انتفعت بنسبة **55.1%** من إجمالي القروض مقابل **54.6%** خلال سنة 2022.



4- برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة

تتمثل أهمّ الأشغال المنجزة على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:

❖ تكوين 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بولايات أقاليم تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي.

❖ إعداد ملفات الحصول على التراخيص لفائدة 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بالولايات المذكورة وإحالتها إلى سلطة رقابة التمويل الصغير.

❖ أما بالنسبة للقسط الثاني والمتضمن لأقاليم الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي فإن طلب العروض لم يكن مثمرا رغم القيام بمراجعة فصول كراس الشروط.

❖ بصدد إجراء طلب عروض لإعداد دليل إجراءات خاص بالتصرف في برامج التمويل الصغير للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير بعد مراجعة فصول كراس الشروط.

❖ بصدد إجراء طلب عروض لإعداد كراس شروط لتركيز منظومة معلوماتية خاصة بالجمعيات الجهوية للتمويل الصغير بعد مراجعة فصول كراس الشروط.

III- نشاط الإستغلال البنكي

تميزت سنة 2023 بتثبيت النشاط التجاري الجديد للبنك في إطار تنفيذ إستراتيجيته للفترة (2021-2025)

الرامية إلى دعم الإدماج المالي والإقتصادي والعمل على تطوير منتوجاته و مؤشراتته البنكية.

1- حصيلة نشاط الإستغلال البنكي

❖ فتح الحسابات البنكية بالفروع

سجل نشاط فتح الحسابات الجارية لفائدة الحرفاء البنك من المهنيين وجمعيات القروض الصغيرة تطورا ملحوظا حيث أن قروض المشاريع الصغرى أصبحت تصرف لفائدة الحريف عبر حسابه الجاري الذي يتم فتحه وجوبا وبصفة آلية عند إنجاز القرض.

هذا وقد بلغ عدد الحسابات المفتوحة خلال سنة 2023 أكثر من **13058** حساب جاري موزعة كما يلي:

2023	2022	
12547	2862	حسابات إيداع
301	109	حسابات جارية
210	-	حسابات جارية لفائدة الجمعيات
13058	2971	المجموع

هذا وقد سجل الرصيد المتوفر للحسابات المفتوحة على مستوى مختلف الفروع بتاريخ 31 ديسمبر 2023 ما

يفوق 34 مليون دينار موزعة كما يلي:

الرصيد (م.د)	طبيعة الحساب
10.815	حسابات إيداع
10.883	حسابات جارية لفائدة جمعيات القروض الصغيرة
9.013	حسابات جارية
3.308	حسابات إدخار
34.019	المجموع

❖ النشاط النقدي للخرينة

أفرزت عملية فتح الحسابات البنكية تطور كبيرا في عدد العمليات المالية مقارنة بسنة 2022 وذلك راجع بالأساس إلى عمليات إستخلاص القروض من قبل الحرفاء وعمليات سحب مبالغ المال المتداول من قبل المقترضين وخلاص المزودين.

سجلت عمليات التنزيل أرقام فاقت 125 مليون دينار وعمليات سحب فاقت 94 مليون دينار كما يبينه الجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

2023				2022			
عمليات السحب		عمليات التنزيل		عمليات السحب		عمليات التنزيل	
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
94.291	48 973	125 .603	138 481	22.787	12 954	37.081	35 463

❖ عمليات المقاصة البنكية

يبين الجدول الموالي تفاوت بين كافة العمليات المتعلقة بالمقاصة البنكية خلال سنة 2023 مقارنة بسنة

2022 يبرز من خلاله ما يلي:

■ **ارتفاع** في عدد المعاملات بالصكوك البنكية من **20875** عملية خلال سنة 2022 إلى **26417**

عملية خلال سنة 2023 وذلك يرجع بالأساس إلى إستعمال الصكوك البنكية في كافة عمليات الصرف سواءا لحرفاء البنك أو حرفاء جمعيات القروض الصغيرة.

■ **إنخفاض** في عدد ومبلغ التحويلات الصادرة سنة 2023 كان له الأثر الإيجابي على الخزينة نتيجة لعدم

قيام الجمعيات بتحويل مبالغ الأقساط المحالة لفائدتها نحو البنوك الأخرى والعمل على تنزيل مبالغ الإستخلاصات بحساباتها المفتوحة لدى فروع البنك وكذلك قيام حرفائه من المهنيين بتوطين كافة معاملاتهم التجارية لديه.

■ **إنخفاض** في عدد ومبلغ عمليات الإقتطاع الصادرة نتيجة قيام حرفاء البنك بإستخلاص قروضهم مباشرة

من حساباتهم الجارية المفتوحة لديه.

■ **إنخفاض** في عمليات الإقتطاع الصادرة نتيجة تصفية وضعية الحسابات المفتوحة لدى البنوك الأخرى

بالتركيز على الحسابات المغلقة أو التي لا تتوفر بها أرصدة مالية.

تطور حجم العمليات المالية (2023/2022)

الوحدة: مليون دينار

2023				2022				
الواردة		الصادرة		الواردة		الصادرة		
المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	
106.485	23266	95.867	11955	116.265	28191	124.320	19444	التحويلات
24.901	1682	369.427	1092286	29.469	1458	756.827	2 181 772	الإقسطاع
101.597	26417	18.614	8571	113.380	20875	16.795	5723	صكوك بنكية
2.589	277	1.174	225	1.779	290	0.881	337	الكمبيالات
235.572	51642	485.082	1113037	260.893	50814	898.823	25504	المجموع

2- الخدمات المرتبطة بالبطاقات البنكية والموزعات الالية

❖ البطاقات البنكية

تم خلال سنة 2023 إصدار حوالي 10 134 بطاقة بنكية مثلت نسبة إنجاز قدرت بـ 94 % من أهداف البنك لسنة 2023 وحصيلة جمالية ناهزت 13 058 بطاقة بنكية منذ بداية النشاط التجاري للبنك.

وقدّرت المعاملات بالبطاقات البنكية بـ 78 850 عملية خلال سنة 2023 منها 19 350 عملية شراء إلكترونية.

علما وأن مداخيل عمليات بيع البطاقات البنكية بلغت بـ 406 ألف دينار خلال سنة 2023.

❖ الموزعات الآلية

شهدت سنة 2023 إستكمال تركيز كافة الموزعات الآلية النقدية بكافة الفروع والبالغ عددها 26 موزع بإستثناء فرعي الكاف وقبلي وذلك بالعلاقة مع نقلة مقر الفرع وتجهيزته.

تم خلال سنة 2023 تسجيل 482 عملية شحن للموزعات الآلية في كافة الفروع التجارية للبنك بمبلغ جملي قدر بـ 25 مليون دينار.

وقد تم إلى موفى سنة 2023 تسجيل ما يفوق 100 ألف عملية سحب عن طريق شبكة الموزعات الآلية للبنك منها 26 ألف عن طريق حرفاء البنك و 74 ألف عملية عن طريق حرفاء البنوك الأخرى. وقد مكنت هذه العمليات من توفير ما يزيد عن 106 ألف دينار كمداخيل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن البنك تحصل على شهادة التأشير الدولية VISA خلال شهر نوفمبر 2023 والمتعلقة بإستعمال البطاقات البنكية الدولية بالموزعات الآلية للبنك.

3- القروض التجارية

تولى البنك خلال سنة 2023 وضع مقومات إسناد القروض التجارية لفائدة حرفائه أساسا بالفرع المركزي في شكل ضمان بنكي وتسبقة على الخلاص وخصوم تجارية موزعة على النحو التالي:

1-3 الضمان البنكي

أسند البنك عدد 104 ضمان بنكي بقيمة 718 ألف دينار لفائدة حرفائه خلال سنة 2023.

3-2 خصوم تجارية

قام البنك بإسناد 42 خصم تجاري على كمبيالات مسحوبة بقيمة جمالية قدرت بـ 327 ألف دينار.

3-3 تسبقة على خلاص المزودين

تمكن البنك من إنجاز 292 عملية تسبقة لفائدة المزودين المتعاقدين مع البنك بمبلغ جملي بقيمة 9.045 مليون دينار.

الجزء الثاني

الاستخلاصات



I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى

تقدر المبالغ المستخلصة من قبل البنك خلال سنة 2023 بـ

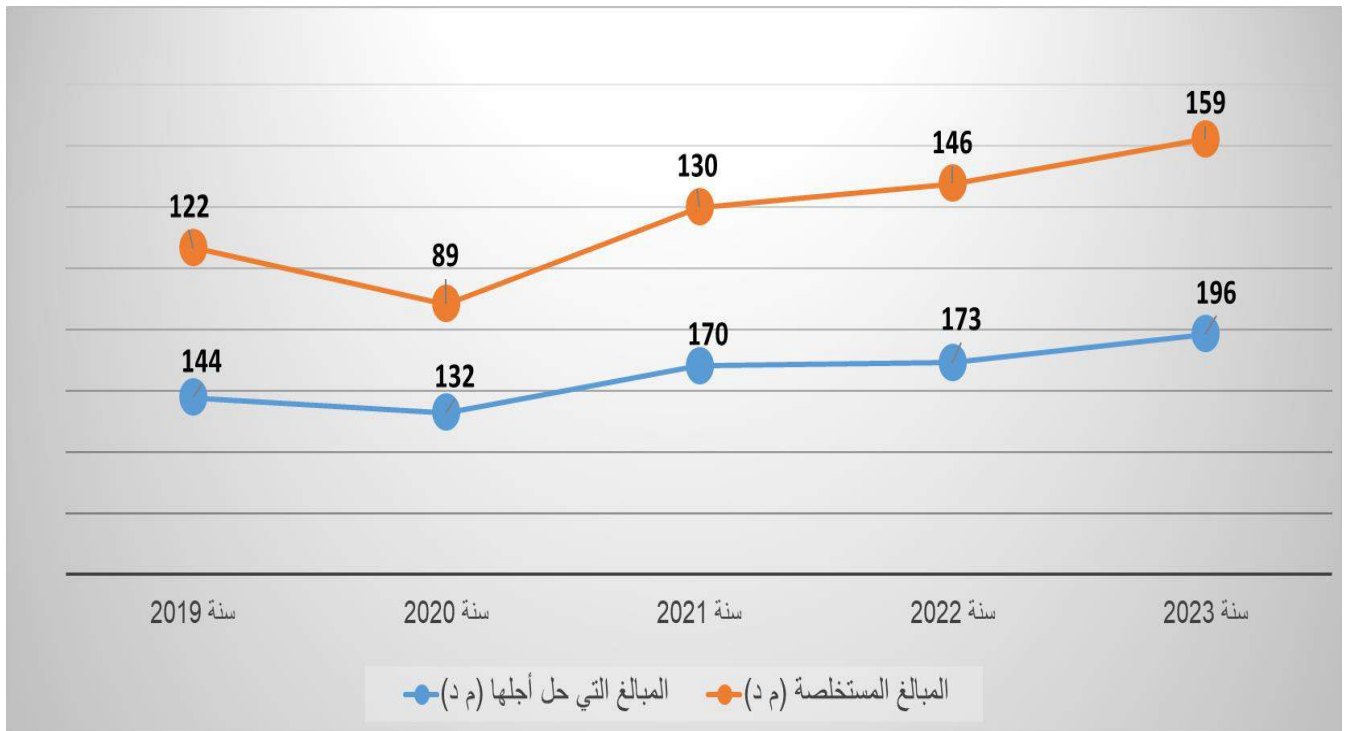
158.878 م د مقابل 146.014 م د خلال سنة 2022 أي بزيادة قدرها 9 %

وتقدر نسبة الإستخلاص لسنة 2023 بـ 81% مقابل 85% خلال سنة 2022 نتيجة ارتفاع

حجم المبالغ التي حل أجلها من 173 م د إلى 196 م د.

كما تطورت النسبة العامة للإستخلاص من 73.4 % في موفى سنة 2022 إلى 74.2 % في موفى سنة 2023.

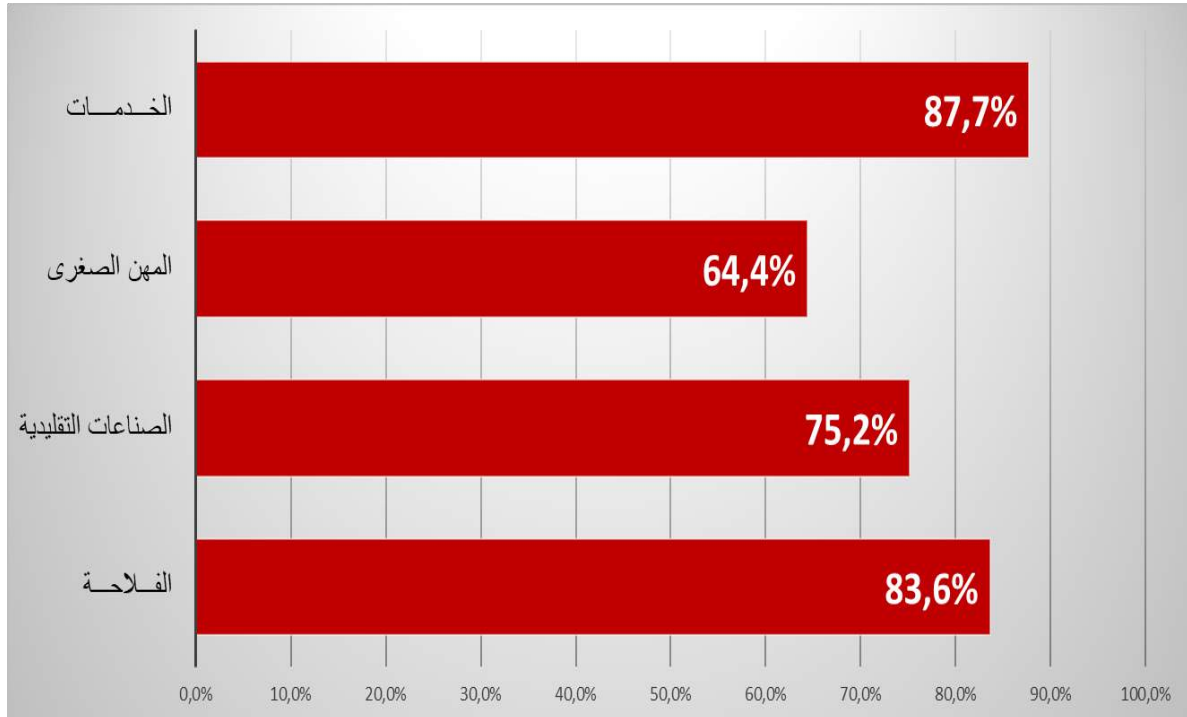
ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاصات إستعادة نسقها التصاعدي بعد جائحة "كورونا".



1- تحليل نتائج الإستخلاص

1-1 حسب القطاعات الاقتصادية

تقدّر نسبة الإستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بحوالي **87.7%** خلال سنة 2023، وهي أفضل نسبة إستخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة **64.4%** بالنسبة لقطاع المهن الصغرى.

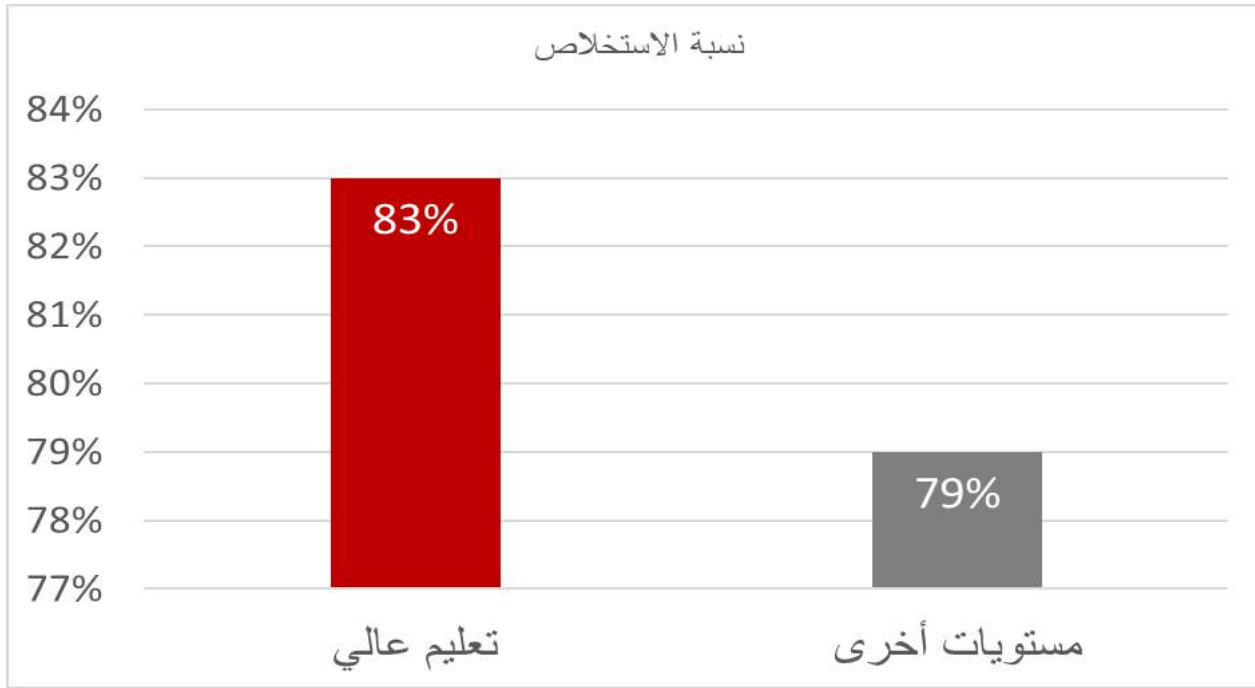


2-1 حسب الجهات

سجلت الفروع المتواجدة أساسا بالجهات الشرقية مثل صفاقس (1 و 2) والمهدية وبن عروس و سوسة و المنستير أحسن نسب إستخلاص سنوية في حين لاتزال الفروع المتواجدة بالقصرين والكاف وقفصة تواجه صعوبات في تحصيل الإستخلاصات.

1-3 حسب المستوى التعليمي

تم تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي الشهادات العليا بـ **83%** خلال سنة 2023 مقابل **79%** لباقي المستويات التعليمية.



1-4 حسب النوع الاجتماعي

سجلت المرأة نسبة إستخلاص القروض لدى الباعثين خلال سنة 2023 في حدود **83%** مقابل **79%** بالنسبة للرجل كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:

2- آليات المساعدة على الاستخلاص

وقد ساهمت الإجراءات التي إتخذها البنك في تحسين نتائج الإستخلاص. والتي تتلخص في أهم الإجراءات التالية:

- إرسال إشعارات بريدية شملت جميع الحرفاء وتم من خلالها حثهم على تسوية وضعيتهم تجاه البنك.

- إرسال إرساليات قصيرة خصت ل:

- التذكير بحلول أجل أول قسط وذلك بصفة آلية في بداية كل شهر.

- تذكير الحرفاء الذين تخلدت بذمتهم ديون (أقل من ثلاثة أقساط) قصد تحسيسهم على

الإيفاء بتعهداتهم.

- التعاقد مع مركز نداء لتدعيم الفروع الجهوية لتحقيق الأهداف المرسومة قصد الإتصال بالحرفاء

لتذكيرهم وحثهم على إستخلاص أقساط القروض وإعلامهم بإمكانية الدفع نقدا بكافة فروع البنك.

- برقيات عبر منظومة " WEB-Télégramme " بصفة شهرية شملت الحرفاء الممولين عن

طريق الإجارة،

- إجتماعات لجنة الإستخلاص والتي يتم من خلالها متابعة مآل الملفات التي في طور النزاعات والعمل

على الإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المتلدين في الخلاص من خلال التنفيذ على مكونات

المشروع والممتلكات الخاصة للحرفاء وتقوم بصياغة محاضر جلسات في الغرض تتضمن التوصيات

اللازمة لضمان حسن سير الإجراءات المتبعة وسرعة الإستخلاص.

- إعادة جدولة الديون المتخلد بذمة الفلاحين المتضررين من الجفاف خلال الموسم الفلاحي 2022-

2023 طبقا لمنشور البنك المركزي عدد 30 لسنة 2023.

- تم ابرام صفقة خدمات مع شركة متخصصة في متابعة الإستخلاص لمساعدة البنك في مجال إستخلاص

القروض المتخلدة بخصوصها مبالغ غير مستخلصة هامة وإستعصى على البنك إستخلاصها

بالإجراءات العادية.

❖ التعويض عن القروض غير القابلة للإسترجاع

تمّ خلال سنة 2023 التعويض لـ **1731** قرض بمبلغ جملي من حيث أصل الدين في حدود **12,412 م د و 447 أ د** إسترجاع مصاريف التقاضي مقابل التعويض لـ **981** قرض خلال سنة 2022 بمبلغ جملي من حيث أصل الدين قدره **5,533 م د و 226 أ د** إسترجاع مصاريف التقاضي.

وبذلك فقد بلغ العدد الجملي للقروض غير القابلة للإسترجاع التي تمّ تعويضها **6559** قرضا بمبلغ جملي قدره **36,941 م د منه 1,4 م د** استرجاع مصاريف التتبعات القانونية.

❖ جدول تفصيلي لإجراءات النزاعات المتخذة سنة 2023

قام البنك باتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة ضد الحرفاء المتلدين في الخلاص.

تقوم لجنة الإستخلاص بعقد جلسات دورية للإطلاع على حسن سير الإجراءات وضمان سرعة استخلاص القروض.

سجل البنك تطورا ملحوظا في معالجة الملفات المحالة للنزاعات وذلك كما يبينه الجدول التفصيلي التالي:

الإجراءات	سنة 2002	سنة 2023	%
إنذارات بالدفع	2 383	3 841	61%
إستصدار أحكام (أموامر بالدفع وقضايا أصلية)	5 966	7 226	21%
التنفيذ	4 422	5 314	20%

II – إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة

1- حصيلة الاستخلاصات

شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة تطورا طفيفا في حجم المبالغ المستخلصة من 88,5 م د خلال سنة 2022 إلى 90,7 م د خلال سنة 2023.

هذا وقد تميزت سنة 2023 بوضع إجراءات جديدة لجمعيات القروض الصغيرة متعلقة بإستخلاصات القروض إثر فتح حسابات جارية بنكية لها بالفروع الجهوية للبنك وتسهيل عملية إستخلاص القروض من قبل المنتفعين مباشرة أو عن طريق تحويلات أسبوعية بالنسبة للجمعيات البعيدة عن مقر الفرع الجهوي للبنك.

هذا وقد إعتد البنك المرونة في شروط صرف إعتمادات برنامج سنة 2023 بالنسبة للجمعيات التي لم تتوفر فيها نسب الاستخلاص الدنيا المطلوبة مع العمل على متابعتهم حالة بحالة وبصفة دورية عبر عقد جلسات عمل مع الهيئات المديرية والمدير التنفيذي للجمعيات المعنية لحثهم على الترفع من نسب الإستخلاص ومتابعة ملفات المتلدين المحالة إلى النزاعات.

وتبعا لهذا الإجراء تمكنت 25 جمعية من الحصول على عقود برنامج سنة 2023.

وتتوزع نسب إستخلاص الجمعيات على النحو التالي:

عدد الجمعيات الناشطة	نسبة الإستخلاص
31	< 95%
57	95%-90%
85	90%-80%
29	80%-70%
202	المجموع

وتقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في موفى سنة 2023 بـ 88,2% مقابل 87,8 % في موفى سنة 2022.

2- نزاعات جمعيات القروض الصغيرة

في إطار متابعة نشاط الجمعيات وبناء على تقارير المهمات الرقابية التي يقوم بها البنك والتي تبرز وجود تجاوزات أو سوء تصرف في بعض الجمعيات، يتولى البنك إحالة ملفاتها إلى التتبعات القضائية. كما تمّ إحالة ملفات الجمعيات المتوقفة عن النشاط ولم تقم بتسوية وضعية الملفات التي على ذمتها مع البنك إلى التتبعات القضائية.

كما بلغ عدد جمعيات القروض الصغيرة المحالة إلى القضاء والتي لم يتمّ البت فيها نهائيا 96 جمعية في موفى سنة 2023.

تتم متابعة مآل هذه القضايا من قبل لجنة "نزاعات القروض الصغيرة".

الجزء الثالث

الأنشطة المساندة



I-التنظيم والنظام المعلوماتي للبنك

تميزت سنة 2023 بعدد الأنشطة الرامية إلى تنفيذ المخطط الاستراتيجي للبنك للفترة (2021-2025)

والذي يهدف أساسا إلى تطوير المنتجات والخدمات البنكية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي والاندماج في الاقتصاد الرقمي. وقد تم في هذا الصدد:

❖ على مستوى النظام المعلوماتي والتحول الرقمي للبنك

إبرام 03 صفقات لإنجاز مشاريع تندرج ضمن تحقيق الأهداف المضمنة بإستراتيجية البنك للفترة المذكورة:

✓ الشروع في تنفيذ المشروع المتعلق برقمنة منظومة التصرف في المشاريع الصغرى،

✓ الشروع في تنفيذ منظومة المعالجة الآلية لعمليات المقاصة.

✓ الشروع في تركيز منظومة للتصرف الإلكتروني في الوثائق والمراسلات (GED /GEC).

كما تعدد نشاط البنك ضمن محور مختلفة نذكر منها ما يلي:

• الإعداد لوضع منظومة لتطوير الخدمات المتعلقة بمعالجة الدفع عبر الهاتف النقال MOBILE

PAIEMENT وإدماجها ضمن المنظومة المعلوماتية للبنك.

• مواصلة العمل لإرساء وتأطير لوضع مخطط إستمرارية نشاط البنك PCA عند المستجدات الطارئة

وقد تمت الاستعانة في مرحلة أولى بمكتب مختص لتحديد الحاجيات وتشخيص المخاطر ، ثم تم

اثر ذلك الاستعانة بمكتب مختص آخر لتحسين العمل الذي تم اعداده في هذا الغرض.

كما نشير الى أنه وضمن تعزيز ودعم الحماية للمنظومة المعلوماتية للبنك، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

✓ الاستعانة بخبرات فنية لتفادي الهجمات السيبرانية وتعزيز الدفاعات بما يمكن من ضمان السير الطبيعي للمؤسسة.

✓ تعزيز الحماية بمحيط موقع DATA CENTER باقتناء منظومة للغرض.

✓ تجديد رخص البرمجيات الخاصة ANTIVIRUS و ANTISPAM

✓ وضع منظومة لحفظ المعطيات المخزنة بـ DATA CENTER . وحفظها بنسخ يتم ايداعها بصفة يومية في مراكز الحفظ المعدة للغرض.

❖ على مستوى التنظيمي للبنك

تولى البنك خلال سنة 2023 اعتماد هيكل تنظيمي جديد لمواكبة متطلبات تحقيق أهدافه الإستراتيجية وتطور نشاطه. وقد صادق مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ 5 أفريل 2023 على الهيكل التنظيمي والشروع في وضعه حيز التنفيذ بصفة تدريجية بتسمية 4 مديرين مركزيين و 12 في خطة رئيس مديرية و 8 في خطة رئيس دائرة وتركيز خطة نائب رئيس فرع بالنسبة لكافة الفروع.

كما تم خلال سنة 2023 إبرام عقد برنامج بين مجلس الإدارة والإدارة العامة للبنك وفق مقتضيات الأمر 4953 لسنة 2013 وذلك على غرار البنوك العمومية الأخرى.

II-الإعلام والإشهار

✓ تنظيم يوم إعلامي "إنطلاقة جديدة لتمويلات البنك التونسي للتضامن" بتاريخ 21 مارس 2023 وتوزيع إشعارات بالموافقة لفائدة دفعة أولى من مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.

✓ تنظيم ملتقى المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية وفروع البنك التونسي للتضامن حول تمويل المواسم الفلاحية

بتاريخ 29 أوت 2023.

✓ تنظيم "يوم القروض الموسمية لصغار مزارعي الحبوب بولايتي باجة وجندوبة" بتاريخ 23 سبتمبر 2023

بباجة.

✓ تنظيم "يوم القروض الموسمية لقطاع التمور" بتاريخ 29 سبتمبر 2023 بقبلي لفائدة صغار الفلاحين

بولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس

✓ المشاركة في صالون "ريادة" المختص في بعث المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة أيام 22 و 23 فيفري

2023.

III-التهيئة والتجهيز

تولى البنك خلال سنة 2023 مواصلة أشغال التهيئة والتجهيز. وتتمثل أهم هذه الأشغال خلال سنة

2023 فيما يلي:

✓ إستكمال تهيئة فروع باجة والمنستير ونقل الفرعين إلى المقرات الجديدة.

✓ إستكمال أشغال تركيز قباضات الخزينة وقاعات الخزنة المصفحة وتركيز الموزعات الآلية للأوراق النقدية

بالنسبة لكافة الفروع بإستثناء فرعي الكاف وقبلي.

✓ تعزيز نظام الحماية في جميع الفروع من خلال تحديث أنظمة الإنذار وأنظمة المراقبة بالفيديو وأقفال الدخول

وأقفال الأبواب الثانوية.

✓ إقتناء 32 حاسبة أوراق نقدية.

IV-الانتدابات والتكوين

عقدت لجنة التعيينات والتأجير خلال سنة 2023، عدة إجتماعات لمتابعة سير المناظرة الخارجية التي تم الإعلان عنها لإنتداب 28 إطار لدعم وتعزيز شبكة الفروع والمصالح المركزية للبنك.

كما تميّزت سنة 2023 بدفع خاص في مجال تكوين وتنمية الموارد البشرية للبنك لدعم قدرات إطارات وأعوان البنك خصوصا في مجال العمليات المتعلقة بنشاط المجالات الأخرى ذات الصلة بنشاطه (تبييض الأموال، إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي، اعتماد التقنيات الحديثة (الرقمنة) والذكاء الاصطناعي في المجال البنكي، المجالات المختلفة للمحاسبة والجباية، الإعلامية والتكنولوجيا، التصرف في المشاريع MS PROJECT، حوادث الشغل والأمراض المهنية، قانون المالية، تقنيات الجرد، إلخ)

كما يحرص البنك على تسجيل بعض إطاراته في التكوين الإشهادي في الدروس البنكية ITB.

ويبلغ عدد المنتفعين بالتكوين 73 إطار خلال سنة 2023 بكلفة تناهز 140 ألف دينار.

كما استقبل البنك قرابة 100 متربصا على مستوى المقر الاجتماعي والفروع، كما تولى تأطير العديد من طلبة السنوات النهائية في إعداد مشاريع بحوث التخرج في عديد المجالات ذات الصلة بنشاط البنك من أهمها:

- إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية
- المنظومة الإعلامية كوسيلة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالقروض
- تطوير الموارد البشرية

V- الموازنة الإجتماعية

1-الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك 304 موظفا في موفى ديسمبر 2023 مقابل 309 في موفى سنة 2022 موزعة كما يلي:

✓ حسب الصنف

النسبة (%)	العدد	
73.3	223	إطارات وإطارات عليا
13.2	40	أعوان التسيير
13.5	41	أعوان التنفيذ
100	304	المجموع

وتقدر نسبة التأطير بحوالي 73%.

✓ حسب النوع الاجتماعي

النسبة (%)	العدد	
53.61	163	رجال
46.39	141	نساء
100	304	المجموع

تقدر نسبة العنصر النسائي بـ 46%.

✓ حسب الفئة العمرية ومكان العمل

النسبة (%)	العدد	
0	0	أقل من 25 سنة
13.50	41	25-35 سنة
51.31	156	36-50 سنة
21.05	64	51-55 سنة
14.14	43	55 سنة ما فوق
100	304	المجموع

تمثل نسبة الفئة العمرية للموظفين (أقل من 50 سنة) حوالي 64.81% والتي تعتبر عنصرا إيجابيا على مستوى الموارد البشرية المتوفرة بالبنك.

المجموع	العدد		
	نساء	رجال	
41,77	60	67	المقر الاجتماعي
58,23	81	96	الفروع
100	141	163	المجموع

يتمركز قرابة 58% من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

2-الصندوق الإجتماعي

يتولى البنك التصرف في الصندوق الاجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفضيلية ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية محددة بالإتفاقية المشتركة (زواج، ولادة...).

وقد تمت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

تتمثل تدخلات الصندوق خلال سنة 2023، في إسناد 41 قرضا بمبلغ جملي يناهز 471 أد.

VI-المسؤولية المجتمعية للبنك

دعماً لمبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات (RSE) التي تعتبر نموذج أعمال مستدام يساعد المؤسسات على الرفع من أدائها وقدرتها التنافسية وعلى أن تكون مسؤولة اجتماعياً تجاه نفسها وتجاه أصحاب المصلحة بشكل يراعي التأثيرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لنشاطها، قام البنك التونسي للتضامن في هذا الإطار بإتخاذ عدة إجراءات تدعم هذا التوجه. وتتمثل هذه الإجراءات خصوصاً فيما يلي:

- ✓ إبرام عديد إتفاقيات التمويل والشراكة مع الشركات البترولية والمنجمية في إطار المسؤولية المجتمعية،
- ✓ تخصيص ضمن إستراتيجية البنك للفترة (2021-2025) محورا إستراتيجيا خاصا (عدد 6) يدعم دور البنك في التمويل التضامني والإجتماعي المستدام،
- ✓ إحداث دائرة ضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنك تعنى بالمسؤولية المجتمعية وتكليف إطار بالبنك بإدارتها،
- ✓ إحداث لجنة داخلية للمسؤولية المجتمعية بالبنك تتولى المصادقة على برنامج عمل البنك في علاقة بالمسؤولية المجتمعية ومتابعة تنفيذ الأنشطة المبرمجة،
- ✓ إعداد دليل إجراءات خاص بتنفيذ أنشطة البنك في مجال المسؤولية المجتمعية. وتتمثل أهم الأنشطة المنجزة خلال سنة 2023 فيما يلي:
- ✓ مواصلة متابعة وتقييم المشاريع الصغرى الممولة من قبل البنك في إطار برامج التمويل بالشراكة مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بمنطقة الكامور بولاية تطاوين،
- ✓ عقد عدة إجتماعات مع شركة فسفاط قفصة لإبرام ملحق إتفاقية للتمويل خاص بمنطقة المكناسي من ولاية سيدي بوزيد،

✓ دراسة البنك في إطار برنامجه السنوي لطلبات تمويل عملية تجهيز قاعات إعلامية بمدرستين إبتدائيتين عن

طريق جمعيات متعاقدة مع وزارة التربية في الغرض،

✓ إنخراط البنك في إطار المسؤولية المجتمعية المشتركة للبنوك تحت إشراف المجلس البنكي والمالي (CBF)

والمشاركة في عديد الإجتتماعات التحضيرية لتمويل عملية إعادة تشجير الغابات التي تعرضت للحرائق

بولاية جندوبة ومساهمة البنك بـ 30 ألف شجرة على مدة ثلاث سنوات.

الجزء الرابع

القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023

1- الموازنة

نسبة التغيير (%)	مبلغ التغيير	2023-12-31	2022-12-31	(بالألف دينار)
				الأصول
230,9	23 067	33 056	9 989	الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة
15,1	34 477	262 259	227 782	مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية
6,1	86 681	1 503 524	1 416 843	مستحقات على الحرفاء
6,1	2 525	43 966	41 441	محفظة السندات الاستثمار
6,6	629	10 185	9 556	الأصول الثابتة
12,1	4 459	41 316	36 857	أصول أخرى
8,7	152 838	1 894 306	1 742 468	المجموع
				الخصوم والأموال الذاتية
				الخصوم
17	353	2 434	2 081	البنك المركزي وح ج البريدية
-	-	-	-	المؤسسات المالية والبنكية
54	16 886	47 606	30 720	ودائع وأموال الحرفاء
7,4	113 434	1 641 775	1 528 341	موارد خصومية وإقتراضات
15,5	11 210	83 326	72 116	خصوم أخرى
8,7	141 883	1 775 141	1 633 258	مجموع الخصوم
				الأموال الذاتية
0	0	60 000	60 000	رأس المال
5,9	747	13 457	12 710	الإحتياطيات
30,9	8 475	35 871	27 396	أرباح مؤجلة
8	733	9 837	9 104	نتيجة الفترة
9,1	9 955	119 165	109 210	مجموع الأموال الذاتية
8,7	151 838	1 894 306	1 742 468	مجموع الخصوم والأموال الذاتية

2- التعهدات خارج الموازنة

2023-12-31	2022-12-31	(بالألف الدينار)
1 153	838	كفالات و ضمانات مقدمة
-	-	التزامات مقدمة
1 153	838	مجموع الخصوم المحتملة
88 964	63 210	تعهدات التمويل المقدمة
-	-	تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)
88 964	63 210	مجموع التعهدات المقدمة
86 832	79 914	التعهدات التمويل المقبولة
1 524 894	1 376 353	ضمانات مقبولة
1 611 726	1 456 267	مجموع التعهدات المقبولة

3- قائمة النتائج

(بالألف دينار)	2022-12-31	2023-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	65 603	72 831	7 228	11,0
فوائد دائنة ومداخل ماثلة	58 014	60 862	2 848	4,9
أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	95	3 068	2 973	3129,5
عمولات	7 494	8 901	1 407	18,8
أعباء الإستغلال البنكي	-5 457	-5 430	27	-0,5
عمولات دائنة	-5 457	-5 146	311	5,7
فوائد مدينة	-	-284	-284	-
النتائج البنكية الصافي	60 146	67 401	7 255	12,1
مخصصات المدخرات	-1 576	-2 175	-599	38,0
مخصصات المدخرات ونتيجة معدلة لمبالغ على السندات الاستثمار	-1	70	71	-7100,0
إيرادات إستغلال أخرى	663	727	64	9,7
الأجور	-27 857	-31 963	-4 106	14,7
أعباء الإستغلال العامة	-13 119	-12 976	143	-1,1
مخصصات الإستهلاكات	-2 513	-2 712	-199	7,9
نتيجة الإستغلال	15 743	18 372	2 629	16,7
ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى عادية	-249	225	474	-190,4
الأداء على الشركات	-6 390	-7 862	-1 472	23,0
نتيجة الأنشطة العادية	9 104	10 735	1 631	17,9
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	-	-898	-898	-
النتيجة الصافية	9 104	9 837	733	8,1
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	9 104	9 837	733	8,1

4- جدول التدفقات النقدية

2023-12-31	2022-12-31	
		نشاط الاستغلال
72 004	61 433	مداخيل الاستغلال البنكي
<470>	<65>	أعباء الإستغلال البنكي
-	-	إيداعات أو سحبوات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى
<79 054>	<58 019>	اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء
16 828	2 000	إيداع أو سحب ودائع الحرفاء
<29 915>	<25 566>	مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين
<48 046>	<52 728>	تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال
<2 985>	<11 157>	الأداء على الشركات
<71 638>	<81 102>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال
		نشاط الإستثمار
-	-	فوائد ومرايح متأتية من محفظة الإستثمار
-	-	شراءات أو بيعوات محفظة الإستثمار
<3 342>	<4 180>	شراءات أو بيعوات أصول ثابتة
<3 342>	<4 180>	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار
		نشاط التمويل
-	-	إصدار أسهم
<7 282 >	<7 712 >	تسديد ديون
139 456	46 164	زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية
132 174	38 452	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل
57 194	<46 830>	تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية
235 076	281 906	السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية
292 270	235 076	السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية

5- تحليل القوائم المالية لسنة 2023

سجل البنك نمواً في حجم موازنته بنسبة 8,7 % لتبلغ ما قيمته 1 894,306 م د مقابل 1 742,468 م د في 31 ديسمبر 2022.

سجل بند صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 79% من مجموع الأصول تطوراً بنسبة 6,1% مسجلاً مبلغاً قدره 1 503,524 م د في 31 ديسمبر 2023 مقابل 1 416,843 م د في 31 ديسمبر 2022.

سجل بند الموارد الخصوصية والإقتراضات الذي يستأثر بمفرده بنسبة 92% من مجموع الموازنة نمواً بنسبة 7,4% ليبلغ ما قدره 1 641,775 م د في 31 ديسمبر 2023 مقابل 1 528,341 م د في 31 ديسمبر 2022. كما سجل الناتج البنكي الصافي للبنك في موفى سنة 2023 تحسناً بنسبة 12% أي من 60,146 م د خلال سنة 2022 إلى 67,401 م د خلال سنة 2023.

سجل البنك تطوراً في نتيجة الإستغلال لسنة 2023 لتبلغ 18,372 م د مقابل 15,743 م د خلال سنة 2022.

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد سجل البنك خلال سنة 2023 نتيجة ربحية صافية بـ 9,837 م د مقابل 9,104 م د خلال سنة 2022.

1- الموارد

1.1- الأموال الذاتية:

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 119,165 م د في 31 ديسمبر 2023 مقابل 109,210 م د في 31 ديسمبر 2022. وتتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (60 م د) وإحتياطيات قدرها 13,457 م د ونتيجة مؤجلة إيجابية بمبلغ 35,871 م د ونتيجة صافية قدرها 9,837 م د.

2.1-الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 1 775,141 م د في موفى سنة 2023 مقابل 1 633,258 م د في موفى سنة 2022، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية:

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2023 بمبلغ قدره 113,434 م د إذ بلغت 1 641,775 م د مقابل 1 528,341 م د في موفى سنة 2022.

وتتوزع هذه الموارد كما يلي :

المبلغ (م د)	مصادر التمويل:
963,069	- موارد تصرّف للحساب
640,614	- إقتراضات وموارد خصوصية
36 562	- موارد من الصندوق الوطني للضمان
1,530	- ديون مرتبطة
1 641,775	المجموع

أ- موارد تصرّف للحساب:

وتتوزع الموارد المالية التي يتصرف فيها البنك للحساب كما يلي:

النسبة (%)	المبلغ (م د)	الموارد
24,53	236,271	خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات
21,68	208,791	الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى
13,37	128,795	خط اعتماد الانطلاق
11,92	114,817	برنامج قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة
5,89	56,698	خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية
2,42	23,274	خط تمويل برنامج المقاولات الصغرى في مجال الصيانة العامة للطرقات (وزارة التجهيز)
3,11	29,998	خط تمويل وزارة المرأة
1,45	14,000	موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)
0,83	8,034	برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)

النسبة (%)	المبلغ (م د)	الموارد
0,47	4,516	برنامج التمويل شركة فسفاط قفصة
0,10	1,010	خطوط تمويل قروض صغيرة (ETAP)
0,26	2,482	برنامج صندوق الصداقة القطري
0,24	2,357	الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية
1,13	10,839	برنامج STARTUP Education
0,74	7,091	برنامج START UP Commune
0,23	2,235	موارد Green Startup
4,39	42,260	برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الكورونا
2,73	26,334	برنامج دعم التكوين والاندماج المهني PAFIP
1,04	9,979	خط تمويل الشركات الاهلية (قانون المالية لسنة 2023)(الفصل 29)
0,42	4,000	خط Agri - preneur
0,17	1,595	قروض صغيرة وزارة المرأة
0,49	4,757	خط تمويل العائلات الضعيفة (قانون المالية لسنة 2023)(الفصل 19)
1,04	9,968	خط قرض ESS قانون المالية لسنة 2022
0,01	0,91	خط تبرعات BIT PROGRAMME JEUNESS
0,02	0,213	الجمعية الخيرية TUNITHON
0,14	1,305	خط مشروعك
0,19	1,857	برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)
0,50	4,828	خط تمويل ETAP
0,16	1,539	خط تمويل BRITCH GAZ
0,11	1,100	البرنامج الجهوي للتنمية
0,06	0,584	برنامج قروض المساهمة PNUD
0,06	0,540	برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل
0,05	0,444	برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)
0,02	0,197	خطوط تمويل STORM
0,03	0,270	برامج أخرى (OMS-SSI ECO Monitoring – OVERSEAS- SEREPT)
100,0	963,069	المجموع

ب- إقتراضات وموارد خصوصية:

وتتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك في 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

النسبة (%)	المبلغ (م د)	الموارد
62,0	397,100	إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى
0,36	2,323	قرضي الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي 1
15,30	98,015	قرضي الصندوق العربي للإئتماء الإقتصادي والإجتماعي 2
0,01	0,078	خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية 1
8,71	55,821	خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية 2
13,62	87,277	برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى
100	640,614	المجموع

ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودائع وأموال الحرفاء في موفى سنة 2023 ما قدره 47,606 م د مقابل 30,720 م د في موفى سنة 2022 ويمثل رصيد الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى ما قدره 8,963 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

سجل رصيد حساب الخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2023 مبلغا قدره 2,434 م د مقابل 2,081 م د سنة 2022.

الخصوم الأخرى

ارتفع بند الخصوم الأخرى من 72,116 م د في موفى سنة 2022 ليلغ 83,326 م د في موفى 2023. وتمثل بالخصوص: مبالغ للدفع لفائدة مزودي باعثي المشاريع الصغرى (41,899 م د) أعباء وأجور للدفع (19,471 م د) وضرائب وأداءات للدفع (11,580 م د).

2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 86,681 م د أي بنسبة 6,1% لارتفاع من 1 416,843 م د في نهاية سنة 2022 إلى 1 503,524 م د في موفى سنة 2023. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مستحقات على الحرفاء (م د)	2022	2023	مبلغ التغيير
على الموارد العادية للبنك	192,140	194,152	2,012
على الموارد الخصوصية (الإقتراضات)	542,536	586,276	43,740
على الموارد الخصوصية (خطوط تمويل تصرف للحساب)	790,029	836,541	46,512
الحسابات المدينة	4,540	5,529	0,989
مستحقات أخرى على الحرفاء	3,233	3,608	0,375
مجموع القروض الجارية على الحرفاء	1 192,699	1 626,106	93,628
الفوائض المخصصة	-58,756	-63,419	-4,663
المدخرات	-54,909	-56,926	-2,017
فوائض مستحقة للقبض	-1,970	-2,237	-0,267
مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء	1 416,843	1 503,524	86,681

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

أرتفع مبلغ هذا البند من 9,989 م د سنة 2022 إلى 33,056 م د في 31 ديسمبر 2023

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2023 إرتفاعا بنسبة 15% أي من 227,782 م د في نهاية سنة 2022 إلى 262,259 م د في 31 ديسمبر 2023. وتمثل هذه المبالغ فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض و خلاص المزودين.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الاستهلاكات في موفى سنة 2023 مبلغا قدره 10,185 م د مقابل 9,556 م د في نهاية سنة 2022.

محفظة الإستثمارات والمساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 43,966 م د في موفى سنة 2023 مقابل 41,441 م د في نهاية سنة 2022. وتمثل على التوالي توظيف مبلغ مالي قدره 42,549 م د لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية والمبلغ الصافي لمساهمات البنك (1,417 م د) بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (1,328 م د) والشركة التونسية للمقاصة (69 أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد).

أصول أخرى:

ارتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 4,459 م د أي بنسبة 12,1% إذ بلغ 41,316 م د في موفى سنة 2023 مقابل 36,857 م د في نهاية سنة 2022. وهي تمثل بالأساس مستحقات على الدولة بعنوان تحمل الدولة للقروض الفلاحية التي تم التخلي عنها (13,117 م د) وعمولات التصرف في الصناديق الخاصة (Intilak- ONA-FR - Fonapram) (13,904 د).

3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال سنة 2023 إرتفاعا مقارنة بسنة 2022 حيث تقدر هذه التعهدات بـ 88,964 م د في 31 ديسمبر 2023 مقابل 63,210 م د في 31 ديسمبر 2022. إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 1 456,267 م د سنة 2022 إلى 1 611,726 م د في موفى سنة 2023. وتتمثل أساسا في تعهدات مقبولة من الصندوق الوطني للضمان بـ 678,609 م د ومبلغا قدره 846,132 م د بعنوان ضمانات تتعلق بموارد تصرف للحساب.

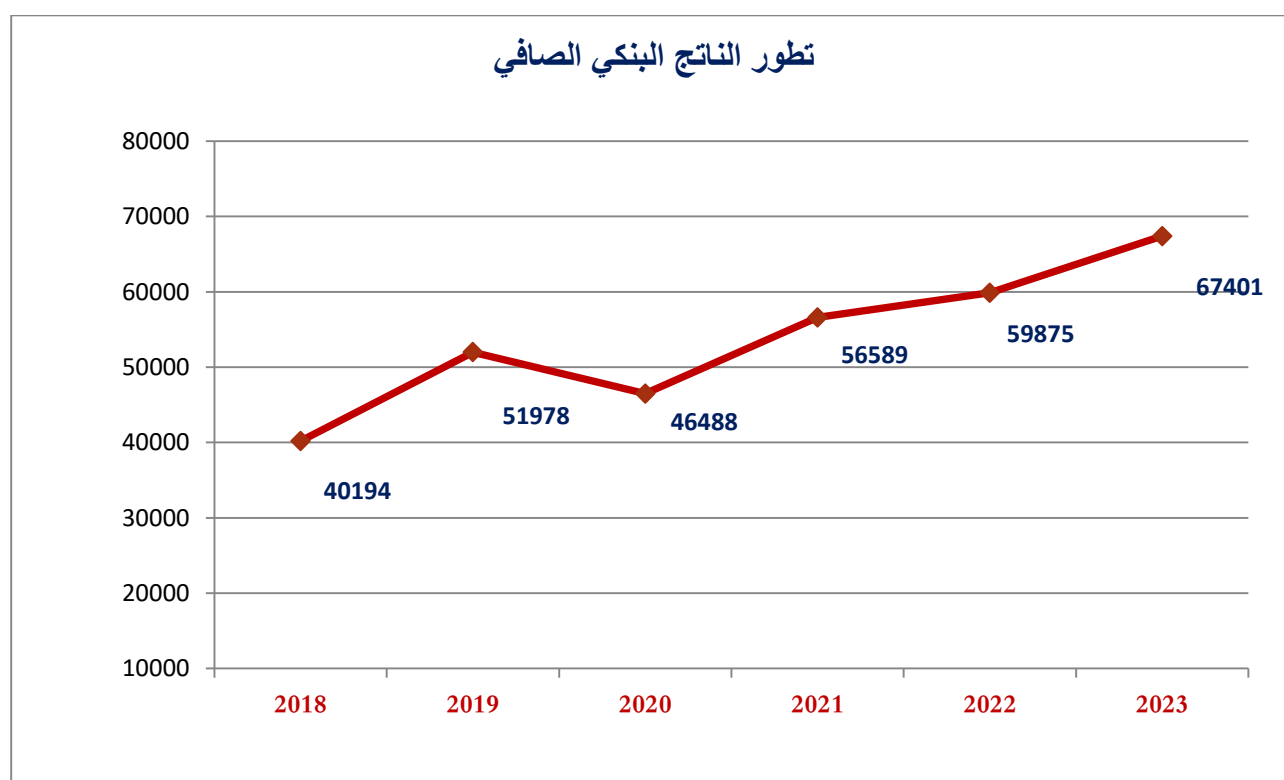
4- النتائج:

الناتج البنكي الصافي:

سجلت إيرادات البنك خلال سنة 2023 مبلغا قدره 72,831 م د مقابل 65,603 م د خلال سنة 2022 مسجلة بذلك تطورا بنسبة 11%.

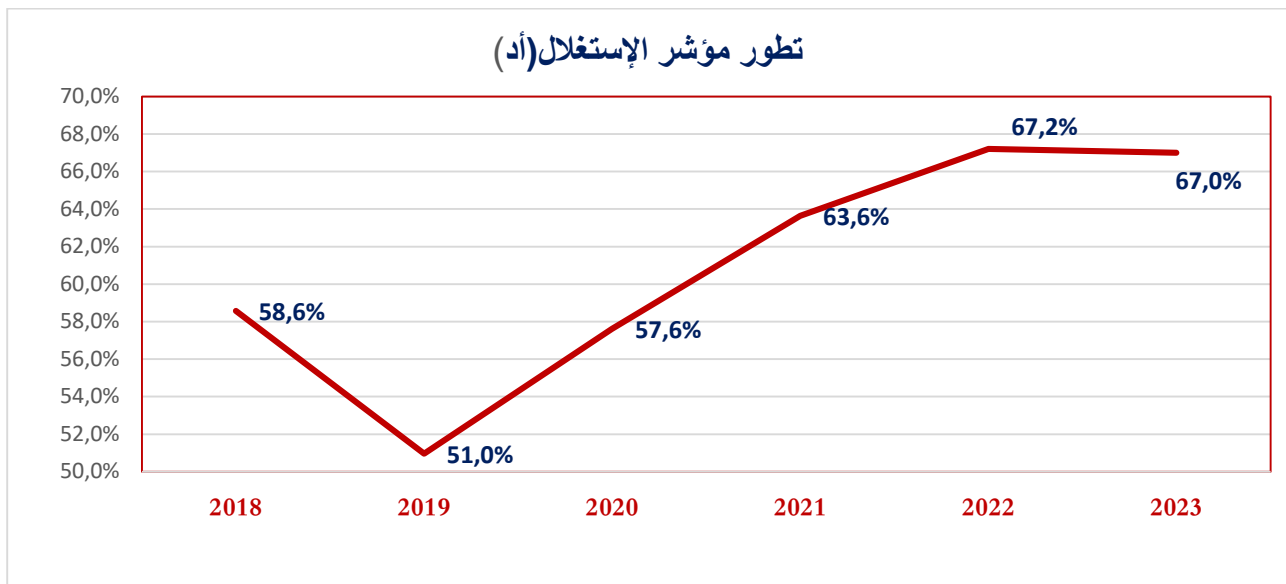
وتتأتى هذه الإيرادات أساسا من فوائد القروض والتوظيفات المالية (60,862 م د) أي 83% من مجموع إيرادات البنك لسنة 2023. وسجلت إيرادات البنك من العمولات ارتفاعا بنسبة 12% خلال سنة 2023 أي من 7,494 م د خلال سنة 2022 إلى 8,901 م د سنة 2023.

كما سجل الناتج البنكي الصافي تطورا بنسبة 12,6% أي من 59,875 م د سنة 2022 إلى ما قدره 67,401 م د خلال سنة 2023 كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:

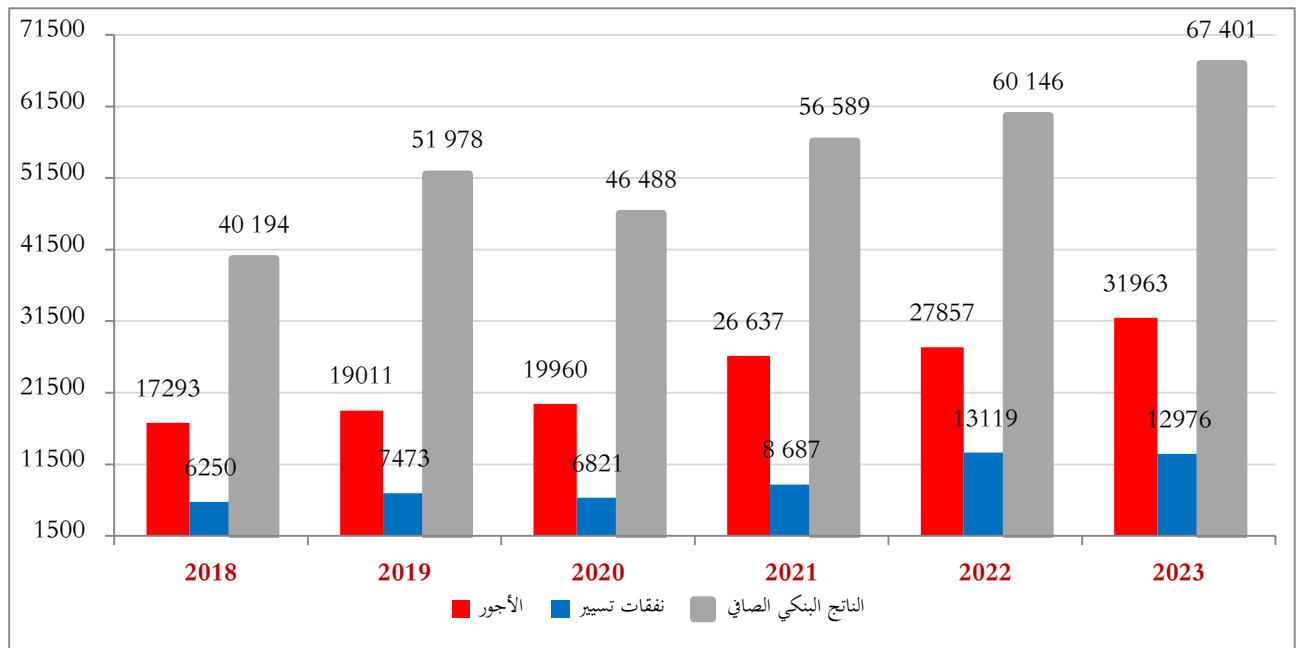


هذا وقد سجل البنك خلال سنة 2023 نتيجة إستغلال إيجابية قدرها 18,372 م د مقابل 15,742 م د خلال سنة 2022.

وقد بلغ ضارب الإستغلال في نهاية سنة 2023 66,67% مقابل 67,21% خلال سنة 2022.



ويبرز الرسم البياني التالي تطو الناتج البنكي الصافي مقارنة بتطور الأعباء التشغيلية للبنك (الأجور ونفقات التسيير):



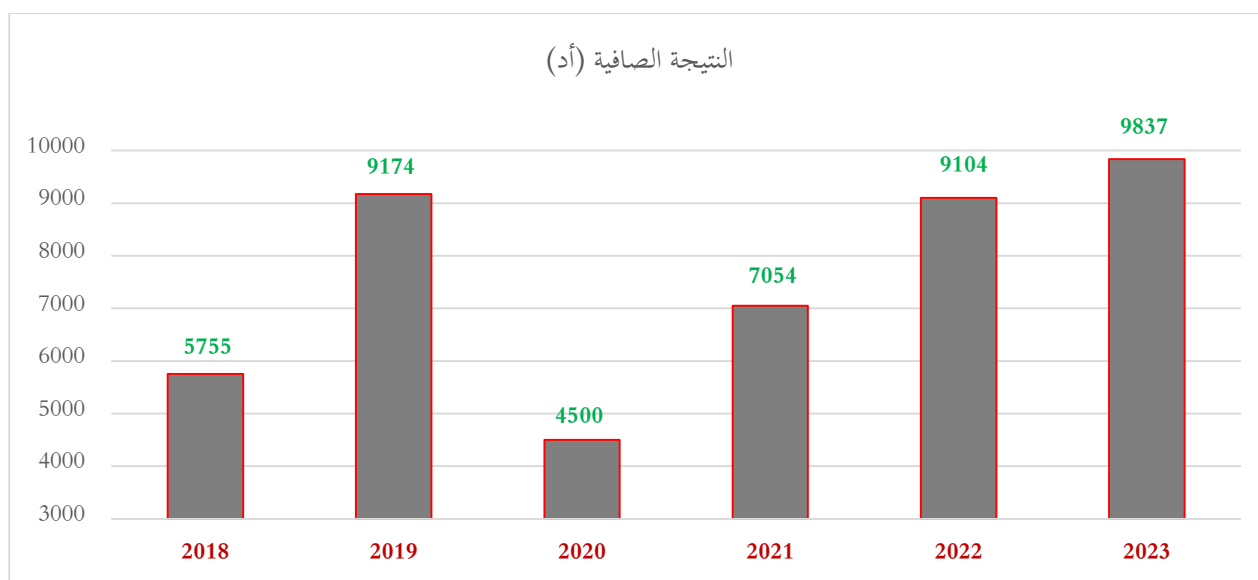
نتيجة الإستغلال

سجل البنك في موفى سنة ارتفاعا في نتيجة إستغلال بـ 2,6 م د حيث بلغ 18,372 م د مقابل 15,743 م د في موفى سنة 2022 أي تطور بنسبة 16,7%.

النتيجة الصافية:

سجل البنك خلال سنة 2023 نتيجة صافية ربحية بـ 9,837 مليون دينار مقابل نتيجة صافية بـ 9,104 مليون دينار خلال سنة 2022. وبذلك يحافظ على الوتيرة للنتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية السنوية للبنك خلال الفترة 2018-2023:



الجزء الخامس

تقريراً مراقبي الحسابات

التقرير العام

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES

EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2023

Mesdames, Messieurs les Actionnaires
De La Banque Tunisienne De Solidarité - BTS BANK

I- Rapport sur l'audit des états financiers

1- Opinion

En exécution du mandat de commissariat aux comptes que vous avez bien voulu nous confier lors de votre assemblée générale ordinaire du 29 avril 2022, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne De Solidarité « BTS BANK »** qui comprennent le bilan arrêté au 31 décembre 2023, l'état des engagements hors bilan, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

Ces états financiers font ressortir des capitaux propres positifs de **119 165 KDT**, y compris le résultat bénéficiaire net de l'exercice s'élevant à **9 837 KDT**.

À notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la Banque au 31 décembre 2023, ainsi que des résultats de ses opérations et de ses flux de trésorerie, conformément au système comptable des entreprises.

2- Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilité de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la banque conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3- Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

3-1- Prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits

✓ Point clé d'audit :

Au 31 décembre 2023, les intérêts et revenus assimilés et les commissions, portés au niveau de l'état de résultat, totalisent respectivement 60 862 KDT et 8 901 KDT, soit 96% du total des produits d'exploitation bancaire enregistrés au titre de l'exercice 2023.

Les méthodes de prise en compte des commissions et des intérêts et revenus assimilés sont décrites au niveau des notes aux états financiers ; note 2.2.2 « Règles de prise en compte des intérêts et commissions sur les engagements ».

Bien que la majeure partie de ces revenus soit générée et comptabilisée automatiquement par le système d'information de la banque, nous avons considéré que la prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits, constitue un point clé d'audit en raison du volume important des transactions et de l'importance de cette rubrique par rapport au total des produits d'exploitation bancaire.

✓ Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque

Dans le cadre de notre audit des comptes, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Un examen des politiques, des processus et des contrôles mis en place par la banque en vue de la reconnaissance et la comptabilisation des revenus ;
- L'évaluation de l'environnement informatique compte tenu de la génération et de la prise en compte automatique des revenus en comptabilité ;
- La vérification du respect de la norme comptable NCT 24 relative aux « engagements et revenus y afférents dans les établissements bancaires » en matière de prise en compte des revenus et de séparation des exercices comptables ;
- La réalisation de procédés analytiques quant à l'évolution des intérêts et des commissions ;
- La fiabilité des méthodes de réservation des intérêts ;
- La vérification du caractère approprié des informations fournies dans les notes aux états financiers.

3-2- Classification des créances et estimation des provisions

✓ Point clé d'audit

Au 31 décembre 2023, les créances envers les clients s'élèvent à 1 503 524 KDT, nettes des provisions constituées en couverture des risques rattachés qui s'élèvent à 56 926 KDT et des intérêts à recevoir sur ressource spéciales et agios réservés qui ont atteint 65 656 KDT.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la Banque doit constituer des provisions à affecter spécifiquement à tout actif classé, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues. La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classés est une question clé de notre audit, étant donné que la valeur des engagements est significative (79% de la valeur des actifs de la banque au 31/12/2023). Ces provisions, ainsi que les provisions collectives, sont déterminées déduction faite des garanties reçues du Fonds National de Garantie (FNG) qui assure le remboursement de 90% du principal des créances impayées

après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires alors que la circulaire BCT prévoit comme base de détermination des provisions collectives, les engagements bruts.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Nous avons, à partir des entretiens avec la direction et de l'examen des procédures de contrôle mises en place par la Banque, pris connaissance de la méthode d'évaluation du risque de contrepartie et la constatation des provisions nécessaires compte tenu des garanties obtenues. La méthode de classification des engagements de la Banque repose principalement sur l'antériorité de la créance.

Nous avons ainsi mis en œuvre les diligences d'audit suivantes :

- Le rapprochement de la situation des engagements de la clientèle aux données comptables ;
- La vérification de la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie ;
- La vérification des informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG

3-3-Commissions de gestion à recevoir :

✓ **Point clé d'audit :**

Au 31 décembre 2023, les commissions de gestion à recevoir inscrites à l'actif du bilan totalisent 13 904 KDT. Nous considérons que ces éléments sont particulièrement importants d'autant plus qu'ils incluent des montants anciens qui méritent d'être analysés afin d'estimer les risques particuliers liés à leur consistance.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Ces éléments ont fait l'objet d'un échange avec la gouvernance de la banque pour évaluer les risques qui leur sont liés. A cet effet, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Discussion des procédures de gestion des fonds concernés afin d'estimer le degré de maîtrise de ces risques par la banque
- Revue des rapports de la commission de suivi du FONAPRAM dans laquelle siègent les représentants des institutions impliquées y compris la BTS et la banque centrale de Tunisie.
- Cadence des recouvrements des commissions et suivi des montants non encore recouverts

4- Rapport de gestion

La responsabilité du rapport de gestion incombe au Conseil d'Administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport de gestion et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la banque dans le rapport de gestion par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport de gestion et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons

acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport de gestion semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport de gestion, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

5- Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états financiers

Le Conseil d'Administration est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la banque à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la banque ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la banque.

6- Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influencer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification, les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;
- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées dans les circonstances ;

- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des événements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la banque à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états financiers au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des événements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la banque à cesser son exploitation ;
- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et événements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle ;
- Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit ;
- Nous fournissons également aux responsables de la gouvernance une déclaration précisant que nous nous sommes conformés aux règles de déontologie pertinentes concernant l'indépendance, et leur communiquons toutes les relations et les autres facteurs qui peuvent raisonnablement être considérés comme susceptibles d'avoir des incidences sur notre indépendance ainsi que les sauvegardes connexes s'il y a lieu ;
- Parmi les questions communiquées aux responsables de la gouvernance, nous déterminons quelles ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée : ce sont les questions clés de l'audit. Nous décrivons ces questions dans notre rapport, sauf si des textes légaux ou réglementaires en empêchent la publication ou si, dans des circonstances extrêmement rares, nous déterminons que nous ne devrions pas communiquer une question dans notre rapport parce que l'on peut raisonnablement s'attendre à ce que les conséquences néfastes de la communication de cette question dépassent les avantages pour l'intérêt public.

II-Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes réglementaires en vigueur en la matière.

1- Efficacité du système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 3 de la loi 94-117 du 14 novembre 1994, telle que modifiée par la loi 2005-96 du 18 octobre 2005, portant promulgation réorganisation du marché financier, nous avons procédé à une évaluation générale portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la banque. À ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombent à la direction et au conseil d'administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

2- Conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières à la réglementation en vigueur

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la banque avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la banque avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 05 Avril 2024

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet SNJ

Nedra Jlassi

P/Cabinet CNW

Neji Hajji



التقرير الخاص

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2023

**Mesdames, Messieurs les actionnaires
de la Banque Tunisienne de Solidarité-BTS BANK-**

En application des articles 43 et 62 de la loi n° 2016-48 relative aux banques et aux établissements financiers et de l'article 200 et suivants et de l'article 475 du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions conclues et les opérations réalisées au cours de l'exercice 2023.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte in fine dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation

I. Conventions nouvellement conclues au cours de l'exercice clos le 31 décembre 2023 (Autres que les rémunérations des dirigeants) :

1. La BTS BANK a conclu une convention avec le Ministère des finances et le Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle en date du 21 Mars 2023 ayant pour objet le financement de projets des catégories sociales vulnérables et à revenu limité.

Cette convention a pour objet l'octroi de crédits sans intérêts ne dépassant pas 5 000 DT aux catégories sociales vulnérables et à revenu limité. Lesdits crédits sont remboursables dans un délai de 6 ans, dont une année de grâce. Des intérêts de retard au taux annuel de 4% seront constatés en cas de retard de paiement.

Aux termes de cette convention la BTS Bank perçoit des commissions de gestion (4% du montant TTC des déblocages) et de recouvrement (5% du montant TTC des recouvrements)

2. La BTS BANK a conclu une convention avec le Ministère des finances et le Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle en date du 21 Mars 2023 ayant pour objet l'octroi de prêts aux entreprises communautaires régionales et locales à des conditions préférentielles. Les crédits éligibles à cette ligne sont octroyés au taux d'intérêt de 5% sans autofinancement et avec une durée de remboursement maximale de 7 ans, dont une année de grâce.

Aux termes de cette convention la BTS Bank perçoit des commissions de gestion (4% du montant TTC des débloques) et de recouvrement (5% du montant TTC des recouvrements).

II. Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures

L'exécution des conventions conclues au cours des exercices antérieurs par la « BTS BANK » avec les structures étatiques pour la gestion de fonds et lignes de financement s'est poursuivie.

Les commissions enregistrées par la BTS BANK au titre de ces conventions au cours de l'exercice 2023 se détaillent comme suit :

Désignation	Montant au 31/12/2023 en KDT
Commissions de gestion lignes MICRO CREDIT	1 255
Commissions de gestion du programme art 11 LF 2017 MC	439
Commissions de gestion FONAPRAM	528
Commissions gestion Programme Familles Vulnérables LF 2023	204
Commissions de gestion Programme ESS Finance LF 2022	27
Commission de gestion sur Crédit Entreprises communautaires Art 29 LF 2023	18
Commissions de gestion ONA-FR	522
Commissions de gestion Prêt Participatif LFC (LFC 2015)	10
Commissions de gestion INTILAK	278
Commissions de gestion des conventions avec le Ministère de la Femme	515
Commissions de gestion BTP	108
Commissions de gestion FOSDAP	4
Commissions de gestion Prog. ENTREPRISE SOLIDAIRE	1
Commissions de gestion ETAP Autofinancement	11
Commissions de gestion PNUD	1
Commissions de gestion GREEN STAT UP	18
Commissions de gestion STAT UP Education	23
Commissions de gestion STAT UP Commune	61
COMMISSION DE GESTION SUR FONDS DE SOUTIEN TPE-COVID	339
Commissions de gestion CPG	4
TOTAL	4 366

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre conseil d'administration ne nous a avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2023, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III. Obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants

1. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants tels que visés par l'article 200 (nouveau) Il § 5 du Code des Sociétés Commerciales se détaillent comme suit :

1-1- Le Directeur Général a été nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 23 avril 2021. Sa rémunération a été fixée par le Conseil d'Administration dans sa réunion du 04 mars 2022 conformément au décret gouvernemental n°2015-968 du 06 août 2015 fixant le régime de rémunération des directeurs généraux des banques publiques et des présidents de leurs conseils d'administration. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, d'un

quota de 500 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement des frais téléphoniques.

Également, le Directeur Général bénéficie d'une rémunération variable annuelle, ne dépassant pas 50% de la rémunération fixe et qui est déterminée en fonction des indices quantitatifs fixés par le contrat programme et arrêtés par le comité de suivi du contrat programme et de la stratégie de la banque (2021-2025).

Ainsi, les états financiers de l'exercice clos au 31 décembre 2023 comportent des charges à payer pour un montant brut de 168 178 DT relative à la rémunération variable du Directeur Général au titre de l'exercice 2023.

Par ailleurs, l'encours des crédits accordés par la BTS à son Directeur Général s'élève au 31 décembre 2023 à 152 764 DT (ces crédits ont été octroyés au Directeur Général en 2014 soit avant sa nomination dans ce poste) et se présente comme suit :

	Reliquat au 31/12/2022	Remboursement en 2023	Reliquat au 31/12/2023
Montant en DT	168 535	15 771	152 764

- 1-2- La rémunération du Directeur Général Adjoint, nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 30 Avril 2021, est fixée par le conseil d'administration réuni le 04 mars 2022. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses primes (prime de bilan, prime de rendement, 13ème mois et enveloppe de fin d'année), d'un quota mensuel de 400 litres de carburant et de la mise à sa disposition d'une voiture de fonction.

Également, le Directeur Général Adjoint bénéficie d'une rémunération variable annuelle ne dépassant pas 50% de la rémunération fixe et qui est déterminée en fonction des indices quantitatifs fixés par le contrat programme et arrêtés par le comité de suivi du contrat programme et de la stratégie de la banque (2021-2025).

Ainsi, les états financiers de l'exercice clos au 31 décembre 2023 comportent des charges à payer pour un montant brut de 89 997 DT relative à la rémunération variable du Directeur Général Adjoint au titre de l'exercice 2023.

2. L'Assemblée Générale Ordinaire tenue le 28 Avril 2023 a fixé le montant des jetons de présence des membres du conseil d'administration ainsi que la rémunération des présidents et des membres des comités émanant du conseil d'administration comme suit :
- Les jetons de présence des membres du Conseil d'Administration au titre de leur gestion relative à l'exercice 2022 à un montant de cinq mille (5000) dinars bruts conformément à la circulaire du premier Ministre n° 28 du 22 Juin 2005 relative aux jetons de présences des administrateurs représentants de l'Etat ;
 - Le montant de la rémunération des présidents et des membres des comités émanant du Conseil d'Administration aux montants suivants :
 - Un montant de deux mille dinars nets (2000 DT) par séance pour chaque président des comités d'audit et des risques,
 - Un montant de mille dinars nets (1000 DT) par séance pour chaque membre des comités d'audit et des risques ainsi que pour chaque président ou membre des autres comités issus du Conseil d'Administration.
3. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants, au titre de l'exercice clos au 31 décembre 2023, tels qu'ils ressortent des états financiers, se présentent comme suit :

Nature de la rémunération	Directeur général		Directeur Général Adjoint		Administrateurs et membres de comités	
	Charges de l'exercice (*)	Passif au 31/12/2023	Charges de l'exercice (*)	Passif au 31/12/2023	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2023
Avantages à court terme	363 567	-	202 442	44 554	117 500	73 000
Provisions pour Indemnité de départ à la retraite et congés payés	- 150 172	432 995	61 790	118 940	-	-
Total	213 395	432 995	264 232	163 494	117 500	73 000

(*) Montants bruts cotisables.

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués.

Tunis, le 05 Avril 2024

Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet SNJ

P/Cabinet CNW

Nedra JLASSI

Neji HAJJI



الجزء السادس

قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2023

قرارات الجلسة العامة العادية بتاريخ 29 أبريل 2024

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامة العادية للبنك التونسي للتضامن المنعقدة بتاريخ 29 أبريل 2024، بعد عرض:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2023،

- القوائم المالية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2023،

- تقرير مراقبي الحسابات (العام والخاص) للسنة المالية 2023.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقرير مجلس الإدارة وفي تقرير مراقبي الحسابات (العام والخاص) وتصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023 كما تم عرضها عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2023 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

بناء على إقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامة العادية تخصيص نتيجة سنة 2023 على النحو التالي:

المبلغ بالدينار	
9 836 912,398	أرباح السنة المالية 2023
35 870 949,691	النتائج المؤجلة في 2022-12-31
45 707 862,089	مجموع الأرباح القابلة للتخصيص
-	إحتياطات قانونية (بلوغ نسبة 10% من رأس المال)
400.000,000	الصندوق الإجتماعي
45 307 862,089	النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2023

تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية الأصوات الحاضرة.

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامة العادية تبرئ إبراء تاماً وكاملاً وبدون تحقّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنسبة للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2023. تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

عملاً بأحكام الفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامة العادية تعيين:

- السيدة سلوى لنقر عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلفاً للسيد توفيق كاترو، والتي تنتهي عضويتها بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات سنة 2023.
- السيد عدنان المهدي زبيس عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً للمساهمين العموميين، لسد الشغور الحاصل نتيجة إستقالة السيد عبد القادر الجمالي، والذي تنتهي عضويته بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات سنة 2024،
- السيد مروان ودرني عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً للمساهمين العموميين، لسد الشغور الحاصل نتيجة إستقالة السيدة إيمان الكوكي، والذي تنتهي عضويته بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات سنة 2024،
- السيدة رجاء الحمادي بن ساسي عضواً بمجلس الإدارة ممثلة للمساهمين العموميين خلفاً للسيد شكري المهدي، والتي تنتهي عضويتها بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات سنة 2025.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس:

تقرر الجلسة العامة العادية تجديد تسمية:

- السيد كمال الورفلي عضواً بمجلس الإدارة ممثلاً للمساهمين العموميين،
- السيدة سلوى لنقر عضواً بمجلس الإدارة ممثلة للمساهمين العموميين،

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2024-2025-2026) وتنتهي عضويتهم بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات سنة 2026.

تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية الأصوات الحاضرة.

مشروع القرار السابع:

تقرر الجلسة العامة العادية تسمية السيد(ة) عضواً مستقلاً بمجلس الإدارة، وذلك بناءً على نتائج الإستشارة عدد 4-2024 التي قام بها البنك في الغرض، وذلك لمدة ثلاث سنوات (2024-2025-2026) وتنتهي عضويتهم بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستعقد في حسابات سنة 2026.

لم يتم التداول في هذا القرار، وذلك لعدم التوصل لإختيار عضو مستقل بعد الإعلان مرتين عن طلب ترشحات في الغرض وعدم إستكمال أشغال التقييم لطلب الترشيحات الذي تم الإعلان عنه للمرة الثالثة.

القرار الثامن:

بعد عرض مشروع القرار المقترح من قبل مجلس الإدارة وبناء على رأي السيد مفوض الدولة الخاص قررت الجلسة العامة العادية تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة وكذلك المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كالآتي:

1- تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2023 كالآتي:
تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2023 بخمسة آلاف دينار (5000د)
خام لكل عضو بمجلس الإدارة طبقاً لمنشور الوزير الأول تحت عدد 28 المؤرخ في 22 جوان 2005 المتعلق بضبط مكافآت الحضور لأعضاء ممثلي الدولة.

2- تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كما يلي:
- منحة بألفي (2000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل من رئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة المخاطر،
- منحة بألف (1000) دينار صافية عن كل إجتماع لكل عضو بلجتي التدقيق والمخاطر وكذلك لكل رئيس أو عضو باللجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة.
ولا يتحصل الرؤساء والأعضاء المنتمون لأكثر من لجنة سوى على منحة تحتسب على الحضور بلجنة واحدة حسب إختيارهم مع تحديد سقف للمنح بحساب 6 إجتماعات سنوياً. على أن يبدأ العمل بذلك بداية من تاريخ 29 أفريل 2024.
تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار التاسع:

لمواجهة حاجياته الآنية من الموارد، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 50 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2024.
وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.
تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار العاشر والأخير:

إنّ الجلسة العامة العادية تفوض كلّ التفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك أو من ينوبه ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.
تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.